جامعة الشهيد زيان عاشور – بالجلفة –
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية الصينية وانعكاساتها على تحولات النسق الدولي

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماسترفي العلوم السياسية

تخصص:

إعداد الطالب:
– بشيري منير

إشراف الأستاذ:
أ. معقافي أسامة

أعضاء لجنة المناقشة :

أ/د . معمري خالد ..... رئيسا
أ/د . معقافي أسامة .....مشرفا ومقررا
أ/د . العطري ميلود..... ممتحنا

السنة الجامعية 2022/2021

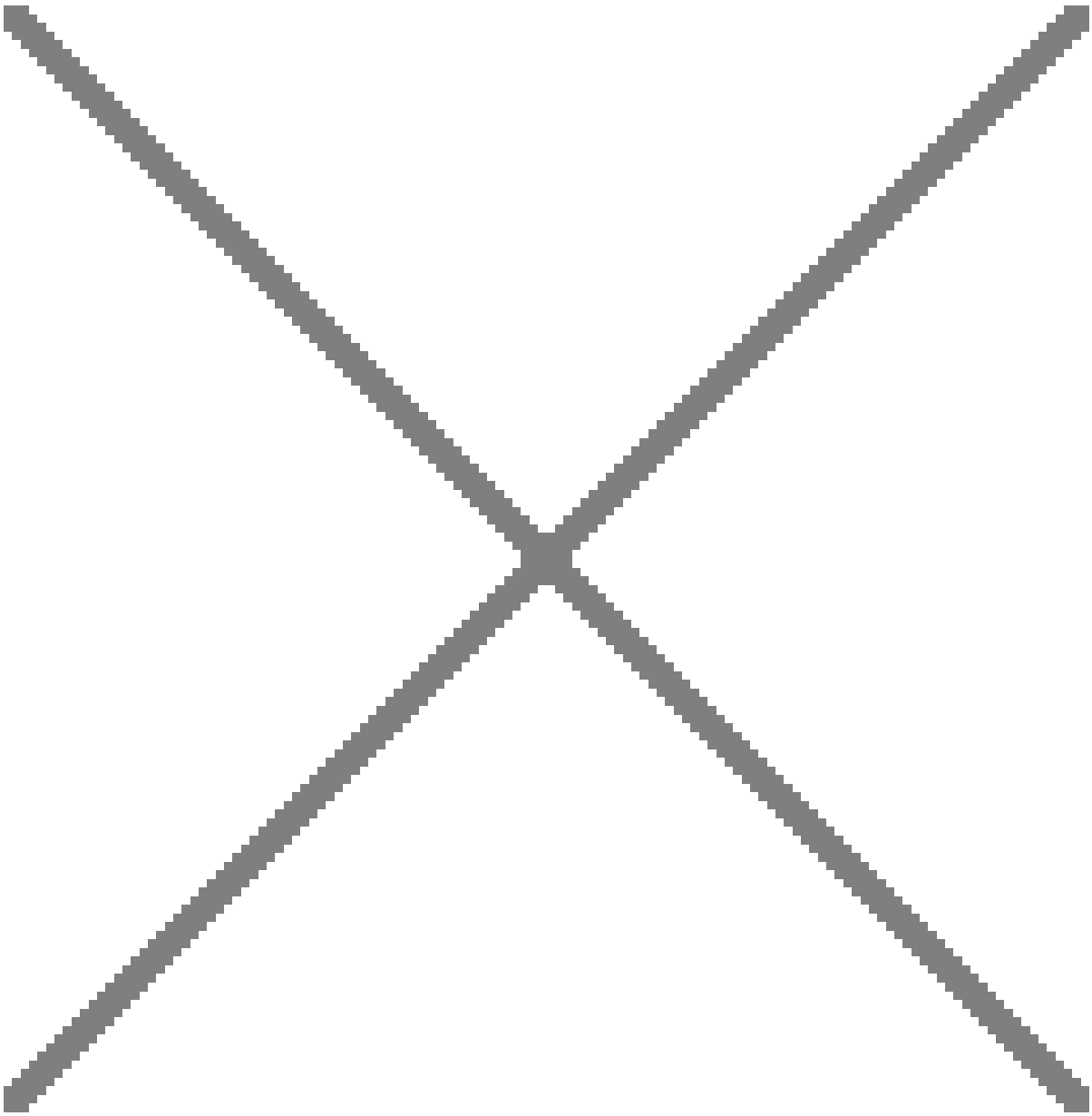

إهـداء

إلـــى أمي

إلـــى أبي

----------حفظهما الله----------

إلـــى كل رياحين حياتي إخوتي وأخواتي.

إلـــى جميع طلبة جامعة زيان عاشور بالجلفة.

إلـــى كل من يؤمن بان بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى.

بشيري منير

كلمة شكر

الحمد لله حمدا كثيراً طيّباً مباركاً فيه، و الصلّاة والسلام على خير خلقه نبيّنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام، الحمد لله أن وفّقنا في مسارنا الدراسي حتى أنهينا هذا العمل، والذي نتمنى أن نكون قد حققنا فيه المستوى المطلوب وبلغنا فيه المبتغى.

إننا نتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان إلى كلّ أساتذتنا في كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الشهيد زيان عاشور، و نخصّ بالذكر الأستاذ المشرف الأستاذ : معقافي أسامة الذي أنار لنا طريق البحث، و بين لنا الكثير من الأمور الغامضة التي واجهتنا في سبيل إنجاز هذا العمل، فأزكى عبارات الشكر والتقدير له، وجعله الله منارة من منارات العلم الخالدة.

إلى كل من علمنا حرفا وأيضا من كان له الفضل في إنجاز و إتمام هذا العمل المتواضع.

شكرا للجميع

المقدمة

المقدمة:

في وقتنا الحاضر يشار في الغالب إلى أن الصين هي تلك الدولة التي تشق طريقها نحو مرتبة القوة العالمية، فلازالت ومنذ عقود تتصدر أو على الأقل تدرج في القوائم والمشاهد التي توضع للقوى الصاعدة، هذا وقد حجب دورها وكثرة الاهتمام به بقية تجارب الصعود السباق والمزامنّة وقد أصبحت الصين بفضل التنامي المستمر لمكانتها على الساحة الدولية، من السمات الرئيسية المميزة لفترة ما بعد نهاية القطبية الثنائية، فالصين بمعدلات نموها الأعلى من نوعها في العالم، و وزنها الاستراتيجي على المستوى الإقليمي والدولي، ومؤسستها العسكرية المتجهة نحو التحديث، وكثافتها السكانية العالية، وإرثها الحضاري و التاريخي و الثقافي الكبير، أصبحت محل اهتمام مختلف مؤسسات الفكر و المعاهد الأكاديمية المتخصصة عبر أنحاء العالم، لمحاولة معرفة السر الكامن وراء الصعود الصيني المتميز، ولاستشراف مستقبل هذه القوة الصاعدة، ذات الطموحات الإقليمية و العالمية ، ومعرفة توجهات أية قوة صاعدة تمر عبر تتبع مسار سياستها الخارجية، لذلك سيتناول هذا البحث عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الصينية، و بما أن الصين تعد من القوى الكبرى التي لها مجال تأثير وتحرك كبيرين، كما أنه لهذا النوع من القوى عادة استمرارية في سياساتها الخارجية.

إشكالية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية:

- ما هي انعكاسات السياسة الخارجية الصينية على تحولات النسق الدولي؟

وتتفرع من الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي المحددات الرئيسية لسياسة الصين الخارجية؟
- ما مفهوم السياسة الخارجية الصينية و فيم تتمثل تأثيراتها على النسق الدولي؟

أهداف الدراسة :

لكل دراسة هدف، والهدف المتوخى من هذه الدراسة تسليط الضوء على مدى فعالية استخدام الصين لسياستها الخارجية و تبيين انعكاسات هذه السياسة على النسق الدولي، والتعرف على أبعاد صعود واحدة من القوى الكبرى في النظام الدولي وما لذلك من تداعيات على النظام الدولي.

المنهج المستعمل في الدراسة :

استعملنا في دراستنا المنهج الوصفي وهذا من خلال إلقاء الضوء على مفهوم السياسة الخارجية الصينية ومحدداتها والاستقرائي الذي يقوم بشكل أساسي على الملاحظة واستقراء واقع السياسة الصينية الخارجية.

أسباب اختيار الموضوع :

- أنه من المواضيع الذات الصلة بتخصصنا.
- الرغبة الشخصية لدراسة موضوع البحث.
- محاولة إعطاء صورة شاملة لموضوع السياسة الخارجية الصينية وتأثيرها على النسق الدولي نظرا لقيمته العلمية والعملية.
- أهمية موضوع السياسة الخارجية الصينية وتأثيرها على النسق الدولي.

صعوبات الموضوع:

لا يخلو أي بحث من الصعوبات و نذكر أهمها في ما يلي :

- ندرة المراجع و قلة الدراسات و الأبحاث المتخصصة في الموضوع.
- تشعب البحث وتداخل أجزائه وارتباطها ببعضها مما عسر مهمة تقسيمه.

خطة الدراسة:

من خلال ما سبق جاءت دراستنا والمعنونة بـ" السياسة الخارجية الصينية وانعكاساتها على تحولات النسق الدولي "، وقد تطرقنا فيه إلى:

- **الفصل الأول (الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة)**: والذي تضمن تعريف السياسة الخارجية وأهدافها وكيفية صنع السياسة الخارجية الصينية من خلال التعريف بمحددات تنفيذ السياسة الخارجية في الصين وكيفية تنفيذها، إضافة إلى تطور مفهوم القوة ومفهومي القوة الصلبة والقوة الناعمة والمزاوجة بينهما (القوة الذكية)، أما الإطار النظري فوضحنا فيه التحول في مضمون السياسة الخارجية الصينية من خلال التطرق إلى العقوبات الغربية الصارمة التي فرضتها الدول الغربية على الصين والتوجهات الخارجية الإستراتيجية للصين، إضافة إلى والتحولات الصينية في ظل العالم المعاصر ومستويات هذا التحول.
- **الفصل الثاني (السياسة الخارجية الصينية و تأثيرها على النسق الدولي)**، والذي بدوره تضمن صنع القرار في السياسة الخارجية الصينية حيث وضحنا فيه تأثير البيئة الخارجية على صنع القرار في السياسة الخارجية الصينية و تأثير البيئة الداخلية والسيكولوجية على صنع القرار في السياسة الخارجية الصينية ووضحنا فيه إستراتيجية القوة الذكية وأثرها على السياسة الصينية الخارجية من خلال التطرق إلى مجالات تطبيق القوة الذكية الصينية، و القوة الناعمة في السياسة الخارجية الصينية و الرؤية الصينية لمفهوم القوة الناعمة وحدودها وتبيين أثر السياسة الخارجية الصينية على تحولات النسق الدولي وهذا بالتطرق إلى مبادرة الحزام والطريق و مستقبل السياسة الخارجية الصينية في ظل إرهاصات تحول النظام الدولي المتعدد الأقطاب.
- **الخاتمة:** واشتملت على أهم النتائج التي توصلنا إليها.

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: الإطار مفاهيمي للدراسة

إن السياسة الخارجية لبلدٍ ما هي: جملة من الأهداف السياسية التي تتحدد من خلالها كيفية التواصل بين هذه الدولة ومحيطها، وتتمحور هذه الأهداف بشكلٍ عام حول حماية أمن الدولة وتحقيق مصالحها الوطنية، والفكرية، والاقتصادية، ويمكن تحقيق هذه الأهداف عبر الطرق السلمية والتعاون مع الوحدات الدولية الأخرى، أو عبر الحروب والاستغلال واستخدام القوة[1].

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

يمر ذكر مفهوم السياسة الخارجية كثيرا في دراسة علم السياسة فلا يتيسر تحديد تعريف جامع يعطي صورة منضبطة عن ماهيته عند علماء السياسة بشكل عام، وعلم العلاقات الدولية بشكل خاص وعليه فقد تعددت تعريفات الباحثين إزاءه، وعلى الرغم من الاختلاف الحاصل في تحديد المفهوم إلا أن العديد من المفكرين والباحثين قدموا محددات مفاهيمية فيما يخص مفهوم السياسة الخارجية وما له من دور في توضيح خصائص ووظائف هذا الفرع من العلاقات الدولية.

أولا: تعريف السياسة الخارجية

يعرف جيمس روزيناو السياسة الخارجية على أنها جزءا تحركه باتجاه بيئاتها الخارجية من الحفاظ على تدفقه لبنياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالحدود المقبولة، والسلوك المتكيف هنا يتم توضيحه من خلل الشارة للجهد المبذول الذي يحافظ على الوضعيات الملائمة في البيئة الخارجية والمحاولة على تغيير الوضعيات التي تلائم الوحدة الدولية، أما دانيال باب فيعرف السياسة الخارجية على أنها " مجموع منتظم للفعال التي تتبعها الدولة في صياغة سياستها الخارجية، والسياسة الخارجية هي الهداف الموجهة بشكل منتظم من الفعال التي تقوم بها الدولة من أجل انجاز أهداف السياسة الخارجية[2]".

---

[1] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**، ط1 ،دار زهران للنشر والتوزيع، 2011، ص 119-120.

[2] زهير بوعمامة، **أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة**، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010 ، ص 31.

ويعرفها روبرت كانتور يعرفها بالقول" أن السياسة الخارجية الأكثر فعالية هي تلك المبنية على مجموعة من الإستراتيجيات القائمة على إدراك القيام باختيار منطقي يأخذ بعين الاعتبار كل من في دراسة الإمكانات المتاحة والغايات المرسومة"، هذا التعريف يعطي تحليلا معمقا السياسة الخارجية على اعتبارها عملية صناعة لقرارات تتحكم فيها جملة من العوامل البيئية[1].

أما سنايدر فهو يعطي مرادف للسياسة الخارجية من خلل ما أسماه بقواعد العمل وعليه فقد تم تعريف السياسة الخارجية من قبله على الشكل التالي " منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلهما تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا أو يتوقع حدوثها في المستقبل"، ويذكر الأستاذ محمد السيد سليم بان هناك اتجاه يعرف السياسة الخارجية على أنها مرادف لهداف الدولة في المحيط الخارجي، بالتالي فالسياسة الخارجية هي:" مجموعة من الأهداف الارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا كيفية التعامل مع الدول في محيطاها الخارجي وما تواجهه من مشكلات البيئة الدولية من خلل استعمال القوة والنفوذ[2].

أما باتريك مورجان فيعرف السياسة الخارجية على أنها " التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعوا القرار السلطويون في الحكومة الوطنية أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين"، بلنو وأولتون فيعرفان السياسة الخارجية بالتركيز على عناصر المصلحة الوطنية والتخطيط فالسياسة الخارجية هي " منهاج مخطط للعمل يطوره صانع القرار في الدولة تجاهل الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية"، أما مودلسكي يعرف السياسة الخارجية على أنها "نظام النشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى وإقامة أنشطتها طبقا لبيئة الدولية" ومودلسكي يؤمن هنا بأن السياسة الخارجية هي عبارة

[1] زهير بوعمامة، **مرجع سابق**، ص 35.

[2] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية،، 1998 ،ص 8

عن تحويل المدخلات إلى أنشطة تحقق الغايات ومن خلل تعريفه للسياسة الخارجية نجد هناك نمطين من الأنشطة هي المدخلات والمخرجات[1].

ومن خلال ما سبق نستطيع القول بأنه السياسة الخارجية عبارة عن برنامج عمل للتحرك يتضمن تحديد الأهداف التي تسعىً الوحدة الدولية إلى تحقيقها، والمصالح التي تسعى لتأمينها مستخدمة الوسائل والإجراءات التي تراها ضرورية وفعالة، فالسياسة الخارجية تتكون من أمرين هما، قرارات حكومية يتخذها صناع القرار وأفعال تعالج مشاكل خارجية، وهذه القرارات والأفعال تستخدم لتحقيق أهداف قريبة وبعيدة المدى، وتصنع السياسة الخارجية الأجهزة الرسمية وغير الرسمية للدولة[2]، وهي كل ما يتعلق بعلاقات الدولة الخارجية، الدبلوماسية مع البلدان الأخرى، سواء كانت مجاورة أو غير مجاورة، وفي أغلب البلدان والأمم تهتم وزارة الخارجية بتنظيم هذه السياسة[3].

ثانيا: أهداف السياسة الخارجية

بعد أن كانت السياسة الخارجية كما أشرنا هي فعل (سلوك) يهدف إلى تحقيق غرض معين في المحيط الدولي، فلابد أن تكون ومن ثم غاية السلوك السياسي للوحدة السياسة الدولية تحقيق عدد من الأهداف، التي تعبر عن المصالح والطموحات والتطلعات، إذ يجتهد صناع القرار، من خلال تفاعلهم في البيئة الدولية لبلوغها ومن هنا يصبح الهدف السياسي الخارجي: هو تلك الحالة المستقبلية التي يرمي صناع القرار إلى ترتيبها خارج حدود الدولة، لتحقيق المصلحة الوطنية، يبذلون قصارى جهدهم لتغيير حالة الوضع الحالي إلى حالة المستقبل المنظور والمتوقع الأفضل للوحدة السياسية، أي الحالة التي يتجسد فيها مصالح وطموحات دولتهم[4].

[1] محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص 10.

[2] هايل عبد المولي طشطوش ، **مقدمة في العلاقات الدولية** ، ط1، جامعة اليرموك، 2010، عمان – الأردن، ص 15.

[3] حسين حافظ وهيب، **العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية– دراسات دولية**–، العدد 41، جامعة بغداد، ص 213.

[4] محمد السيد سليم ، **مرجع سابق**، ص 40.

وتتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف ، التي تعكس القيم و المصالح المحورية للوحدة الدولية[1]، ويقصد بالأهداف هي((الغايات التي تسعى الوحدة الدولية لتحقيقها في البيئة الدولية))[2]، بمعنى الوحدات التي ترغب الدولة إلى تحقيقها في البيئة الخارجية، من خلال تخصيص بعض الموارد لذلك لقد أصبح معروفاً لدى الباحثين والمختصين في السياسة الخارجية، أن الدول عندما تحدد أحد أنماط حركتها السياسة الخارجية ، فإنها تحرص أولا على تثبيت هدفها بوضوح ومرد ذلك أدراك أن ما تقدم أنما يرتب أحد مستلزمات النجاح لكل عمل إستراتيجي، ومن هنا يمكن القول أن كل تصرف وكل عمل يجب أن يكون مدعوماً بهدف واضح، ووضوح الهدف لا تكمن أهمية في توجيه الإدارة المخططة فقط وإنما تكمن في ابتكار وسائل وصيغ حديثة للتنفيذ كذلك[3].

المطلب الثاني: صنع السياسة الخارجية الصينية

تتسم العلاقات بين دول الجنوب، بسمة أساسية تتمثل في محدودية قدرتها على تنمية المقومات الحضارية والممكنات الاقتصادية والثقافية في أبعادها المختلفة، إن سواء على صعيد العلاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف، ولا تشد الدول الإسلامية عن هذه القاعدة، فعادة ما يصعب تكييف طبيعة التفاعلات بين هذه الدول وإرادتها في نسج علاقات تفاعلات متوازنة وقارة فيما بينها، وخاصة أن المعطيات الدولية المتغيرة لا تسمح إطلاقا بتواجد السياسات الانفرادية الخارجة عن العام الداعي إلى التكتل ضمن دول متحالفة أو مناطق اندماج إقليمية رائدة.

لقد حاول بعض رواد المدرسة الأمريكية للسياسة الخارجية الإجابة عن الاستفسارات المتعلقة بطبيعة العلاقات بين مكونات الدول الإسلامية، حيث عكفت هذه الاتجاهات على بسط النظريات المهيمنة في العالم الإسلامي المرتبطة بدراسة مجال التنمية الاقتصادية، أزمة الشرق الأوسط

[1] ودودة بدران ، **تخطيط السياسة الخارجية – نظرية تحليلية–** ، مجلة السياسة الدولية، عدد 69، مركز الأهرام، بيروت، 1982، ص 73.

[2] محمد السيد سليم ، **مرجع سابق**، ص ص 40-41.

[3] إسماعيل صبري مقلد،**العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات**، ط3، مطبوعات جامعة الكويت، 1984، ص 187.

والبنيات الاقتصادية والثقافية لهذه البلدان، حيث وجدت أن مطالب التحديث في هذه المنطقة تقودها الأنظمة العسكرية أو المحافظة التقليدية[1].

أولا:محددات تنفيذ السياسة الخارجية في الصين

لكل دولة لها محددات في سياستها الخارجية و لا يمكن أن تكون لهذه السياسة أي فعالية بدون وضع و رسم هذه المحددات التي تسمح لها من رسم استراتيجيات عمل وخطط لتنفيذ سياستها الخارجية و الجزائر ليست استثناء.

أ/ المحددات الداخلية

المحددات الجغرافية: يلعب العامل لجغرافي دورا هاما في تحديد التوجهات العامة للسياسة الخارجية لأية دولة، و هو الأمر الذي أكدت عليه دراسات " ماكيندر" و " مارشال ماكلوهان".

ولذلك فمن المهم تبيين أهم معالم المجال الجغرافي الصيني، تتربع الصين على مساحة 9.572.678 كم^2، و تعد ثالث أكبر دول العالم مساحة بعد كل من روسيا وكندا، تقع الصين بين دائرتي عرض18° و 54°، و بين خطي طول 74° و 135°، و هي بذلك تعد حقا دولة قارة. و تتميز بموقع ذو أهمية إستراتيجية في منطقة شرق آسيا، إذ تجاور 14 دولة منها: روسيا، الهند، باكستان، فيتنام، كوريا الشمالية...الخ، و للصين عمق استراتيجي كبير، و هو عامل مهم في تدعيم وزن الدولة الاستراتيجي الدفاعي خصوصا، خاصة في حالة التعرض لهجوم نووي، إذ يبلغ أقصى اتساع لها من الشمال إلى الجنوب 4023 كم، و من الشرق إلى الغرب6468 كم.

و تشرف الصين على طرق هامة للمواصلات و التجارة في العالم سواء البرية، كطريق الحرير(silk road)، أو البحرية بإطلالها على المحيط الهادي، و بحر الصين الجنوبي، و بحر الصين الشرقي، و البحر الأصفر، و مضيق فرموزا. [2]

[1] هايل عبد المولي طشطوش ، **مرجع سابق**، ص 16-17.

[1] **الموسوعة العربية العالمية**، ط2، ج15، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، الرياض،1999، ص ص 265- 266.

وبالنظر للامتداد الجغرافي للصين يمكن تفسير السبب في تنوع المناخ، و تنوع الأقاليم و تعدد الثروات الطبيعية، مما يؤثر إيجابا على الاقتصاد الصيني.

- **المحددات الاقتصادية:** لازالت الصين تحافظ على أعلى معدل للنمو الاقتصادي، إضافة إلى كونها تحتل المرتبة الثانية من حيث حجم النتاج القومي الإجمالي في العالم، وقد ركزت الصين على العامل الاقتصادي ومنحته أولوية في السياستين الداخلية والخارجية، وعملت على بناء مراكز نفوذ جديدة، اعتمادا على العلاقات الاقتصادية المتبادلة والمعونات المالية الضخمة للدول النامية، كما سعت الصين إلى تطبيق سياسة الانفتاح على الخارج، مع الاهتمام بالتجارة الخارجية والصناعة.

ويمكن حصر أهم مظاهر بروز الصين كقوة اقتصادية على المستوى الدولي فيما يلي:

أ. تعاظم الناتج المحلي الإجمالي.

ب. اعتماد "اليوان" ضمن سلة حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي (2016).

ج. ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي.

د. تصدر التجارة السلعية على المستوى العالمي.

- **المحددات العسكرية:** تعتبر المحددات العسكرية عنصرا هاما من العناصر المؤثرة في السياسية الخارجية لأي دولة نظرا لإدراك صناع القرار أن أحد أهدافهم هو الحفاظ على ديمومة واستمرار دولتهم، ويعد العامل العسكري المظهر الرئيسي لقوة الدولة الأداة الفعالة لتحقيق أهدافها السياسية، فامتلاك الدولة لترسانة عسكرية ضخمة ولقيادة عسكرية ذات كفاءة، إضافة إلى امتلاكها للتكنولوجيا العسكرية العالمية التي تمكنها من الحصول على مختلف الأسلحة بما فيها أسلحة الدمار الشامل يعطوها وزن ثقيل دولية، وهي من العوامل المهمة في السياسة الخارجية، فالدبلوماسية والقوة العسكرية "يسيران جنبا إلى جنب" وليس للقوة العسكرية ثبات فهي عرضة لتغيرات والثورات التكنولوجية، وإذا اعتمدنا هذا الطرح على الجزائر لها ترسانة عسكرية ضخمة

(برية، جوية، بحرية)، بالإضافة إلى القيادة العسكرية ذات الكفاءة العالية إلا أنها تقتصر للتكنولوجيا العسكرية فهي دائما مرتبطة ولها تبعية للدول الكبرى[1].

- **المحددات الجغرافية والبشرية:** تلعب العوامل الطبيعية والبشرية دورا جوهريا في السياسة الخارجية الصينية، فشساعة مساحتها الجغرافية مكنتها من إيواء تعداد ضخم من القوة البشرية، كما منحتها وفرة وتنوعا كبيرا في الموارد الطبيعية، إضافة إلى عمقها الاستراتيجي. ويمكن رصد أهم المميزات التي كان لها انعكاس إيجابي على السياسة الخارجية الصيني في هذا الإطار في كل من: الموقع والمساحة، والموارد والثروات الطبيعية[2].

أما بخصوص المحددات البشرية فالصين اليوم هي أكثر دول العالم تعدادا في السكان، إذ يفوق عدد سكانها اليوم 1.4مليار نسمة وهي بذلك تحتوي على خمس سكان العالم[3].

- **المحددات المجتمعية والثقافية:** يقصد بالمحددات المجتمعية و الثقافية، العناصر المتعلقة بالجانب الاجتماعي من تركيبة عرقية، ودرجة التماسك الاجتماعي و قيم المجتمع السائدة، أما الجانب الثقافي فهو تعبير عن الأنماط الثقافية المنتشرة في المجتمع و التي تشكل هيكله القيمي ومعتقداته المحددة لتوجهاته الحضارية و القيمية.

ويتشكل المجتمع الصيني من 56 قومية مختلفة، أكبرها قومية "الهان" (Hans) التي تمثل 93% أي الأغلبية بينما تتوزع الـ 7% المتبقية على جماعات إثنية مختلفة "كالتبتيين" و "المانشوس" و

[1] علي تابليت، **سياسة الجزائر الخارجية والنظام العالمي الجديد**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسة الإعلامية، العدد02، 2002-2003 ، ص 203.

[2] إسلام عيادي وآخرون، **السياسة الخارجية الصينية اتجاه الشرق الأوسط بعد الربيع العربي** ،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية،ألمانيا، 2017، ص 221.

[3] جمال سند السويدي وآخرون، **الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة**، ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008، ص ص 109-110.

"اليوغروس"، و"الويغور"، إضافة إلى جماعة "زونغ"، وهذا ما جعل الصين تتميز بنزاعات إقليمية وتناقضات ثقافية.[1]

يعتبر "الهان" المجموعة الإثنية الأكثر أهمية و يرتبط تاريخها بشكل كبير بتاريخ الصين، لأنهم ظهروا فيما يعرف اليوم بشمال الصين منذ أكثر من 4000 سنة، و يتميز "الهان" بثقافة و حضارة مشتركة، و يشكلون حاليا الأغلبية في 28 مقاطعة من بين الـ 30 مقاطعة الموجودة في الصين باستثناء إقليمي "كسين جيانغ" و "التبت".

هذا في الوقت الذي بلغ فيه تعداد أعضاء جماعة"زوانغ" مثلا 15.8 مليون نسمة، و تعداد "الويغور" 7.2 مليون نسمة، و التبتيين حوالي6 مليون نسمة، لهذا تدعى الصين بـ " الجمهورية الاشتراكية الموحدة و المتعددة القوميات".

لكن تلك النزاعات والتناقضات لم تظهر بالحدة المسجلة في دول أخرى كالهند أو الاتحاد السوفييتي، ويوغسلافيا سابقا، وهما الدولتان اللتان تفككتا نتيجة الاختلافات العرقية أساسا، ويرجع السبب في ذلك إلى التماسك التاريخي الذي يميز المجتمع الصيني، المعتز بهويته و قوميته، رغم ظهور مطالب انفصالية في مناطق محدودة مثل "التبت" وإقليم "كسين جيانغ" ذو الأغلبية المسلمة الواقع غرب لبلاد، و على ذكر العامل الديني فأغلبية الصينيين يدينون بالكونفوشيوسية، مع وجود أقليات مسلمة ومسيحية و هندوسية.

تمازجت الأعراق المختلفة المشكلة للصين عبر التاريخ في كيان حضاري واحد، تمثله مملكة الوسط الكبرى التي حكمت قارة آسيا طيلة قرون، أين كان الصينيون يعتبرون حضارتهم "مركز العالم" وأنهم صحاب أعرق حضارة في التاريخ.[2] قدمت للعالم خدمات جليلة واختراعات لا تزال

[1] دانييل بورشتاين، أرنيه دي كيزا، **التنين لأكبر: الصين في القرن لحادي و العشرين، ط1**، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، رقم 271، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و لآداب، الكويت، 2001، ص 264.

[2] كاظم هاشم نعمة، **سياسة الكتل في آسيا** ، ط1، أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، طرابلس، 1997، ص 47.

آثارها باقية إلى اليوم، ولعل هذا الزخم الحضاري من العوامل التي تقف وراء طبيعة المواقف الصينية، وطموحاتها للعب دور عالمي يتماشى مع موروثها الثقافي والحضاري العريق.

ب/ المحددات الخارجية

تتمثل المحددات الخارجية في هيكل النظام الدولي والإقليمي الذي ينتمي إليه الدولة، سواء أكانوا فرادى أم جماعات، وذلك من حيث توزيع القوة في النظام، وعليه لا يمكن لأي دولة– مهما بلغت من قوة– إتباع سياسة العزلة في النظام الدولي الذي يتميز باستقطاب حاد[1].

ولذلك فالسلوك الخارجي للدولة يتأثر بسلوك الوحدات الأخرى، وهذا ما عبر عنه أنصار المدرسة الواقعية عندما تطرقوا في تفسيرهم لظاهرة السياسة الخارجية إلى الاعتماد على مختلف المحددات الشخصية، وطبيعة النظام السياسي، وحسب رأيهم أنهم جد مقصرين في مجال البحث لأنهم يفسرون ما يحدث في النظام الدولي، ومن أجل فهم موضوعي السياسة الخارجية، يجب وصف وتحديد بنية النظام الدولي التي تتصرف الدول في إطاره[2].

انطلاقا من هذه المبادئ تتجه مراكز صنع القرار في السياسة الخارجية الصينية نحو التركيز على الطبيعة السلمية لعلاقات الصين الخارجية، والمتقاربة مع التيار الرئيسي للمجتمع الدولي في الأنظمة والقواعد، مع الاحتفاظ بالخصوصيات الذاتية والتميز بآلية التقيد الذاتي وضبط النفس، قصد الوصول إلى الوضعية التي تنشدها.

[1] عبد العزيز حمدي عبد العزيز، **قوة الصين النووية و وزنها الاستراتيجي في آسيا– السياسة الدولية–**، عدد 145، (جويلية–سبتمبر) 2001، ص 81.

[2] بدر عبد العاطي، **أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول–دراسة حالة اليابان وإسرائيل–**، مجلة السياسة الدولية، عدد 135، جويلية 2003، ص ص08-09.

ثانيا: تنفيذ السياسة الخارجية

مثلما نتحدث في الاقتصاد على الطلب الفعال، ونعني به الرغبة في الشراء مقرونة بالقدرة الشرائية فإننا في السياسة الخارجية نتحدث عن السياسة الخارجية الفعالة، وتقصد بها الرغبة في تحقيق هدف خارجي مقرونة بالقدرة على تحقيق الهدف.

وعلى هذا الأساس قد تعتمد الدولة بصورة فعلية على وسيلة واحدة كالوسيلة الدبلوماسية، أو الاقتصادية أو الأدوات العسكرية، وقد تعتمد بصورة عامة على أتباع عدة وسائل من أجل تحقيق الهدف الذي ترنو إلى تحقيقه خلال تعاملها مع الوحدات الدولية الأخرى[1].

والحق أن أهمية وسائل السياسة الخارجية لا ينبع فقط من أهميتها لتنفيذ الأهداف ، ولكن أيضاً في مسار السياسة الخارجية، ومحدد لمسار معالم تلك السياسة، ذلك أن توفر وسيلة كونها عاملاً مؤثرا معينة للسياسة الخارجية يعزي باستخدامها لتحقيق الأهداف السياسة الخارجية، فحين تمتلك الدولة القوة العسكرية المتاحة ، فإنها تتجه إلى استخدامها بدرجة أكبر من الوحدات الدولية التي قد لا يكون فيها تلك القوة متاحة، كما أن كثافة اللجوء إلى أداة معينة في السياسة الخارجية ، يطبع تلك السياسة بطابع معين[2].

وعلى الرغم من تباين وجهات النظر بين الباحثين في تقسيم وسائل السياسة الخارجية إلا أنه مع ذلك نرى في الوسائل التي تلجأ إليها الدول لتنفيذها يتم على وفق معيار أهمية كل أداة من تلك الأدوات نذكر منها: الوسائل الدبلوماسية (المفاوضة) والوسائل الاقتصادية والوسائل الرمزية، والوسائل العلمية والتكنولوجية والمنظمات غير الحكومية، أو لوسائل العسكرية، وتستخدم جميع أو

[1] فكرت نامق عبد الفتاح، **العراق وإشكاليات الفصل السابع** ، مجلة حمورابي، العدد 2، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، العراق، 2012، ص ص 23-24.

[2] محمد السيد سليم، **رؤية إستراتيجية للعدوان الإسرائيلي على غزة**، المجلة السياسية الدولية ، العدد 122، مركز الأهرام للدراسات، القاهرة، 2009، ص 90-91.

جل هذه ها تبعا الوسائل دفعة واحدة، أو تفضل استخدام بعض لنوع الهدف السياسي، وشكل العلاقة مع الدول المستهدفة ونوع إمكانيات الدولة المرسلة وقدراتها[1].

المطلب الثالث: السياسة الخارجية وتطور مفهوم القوة

يعد مفهوم القوة مفهوما محوريا في العلاقات الدولية دارت حوله العديد من المنظورات ونظريات العالقات الدولية التي عكست واقعا دوليا قائما على القوة وذلك بسبب الطبيعة التنافسية والصراعية والفوضوية للنظام العالمي وفق البعض، أو وفق طبيعة الاعتماد المتبادل والتنافسية للمجتمع العالمي[2]، والقوة هي أكثر المفردات استخداما في العلاقات الدولية وذلك في ظل نظام دولي يفتقد الحكومة المشتركة تسعى فيه الدول إلى ضمان أمنها عبر حيازة القوة في حد ذاتها والتي اعتبرها مورغانتو الغاية والوسيلة العالمية[3] حين قال أن القوة في حد ذاتها قد تمثل قيمة مرغوبة[4].

أولا: القوة والقوة الناعمة

أ–القوة: يظهر تتبع التاريخ السياسي للنظام الدولي ما يمكن اعتباره ثوابت تؤطر عملية التغيير في صعود قوى دولية، وفي الوقت ذاته يعد علامة من علامات أفول قوى أخرى ضعفت قوتها وفقدت القدرة على الحفاظ على مكانتها الدولية،ورغم أنه لا يمكن وضع حدود زمنية لعملية نشوء وسقوط القوى الكبرى أو إقليمية مؤثرة في نسق إقليمي فرعي، إلا أن هناك مقومات قد تكون فيها مكامن القوة والصعود، أو معوقات تمهد لعملية الأفول[5].

---

[1] أحمد نوري النعيمي، **مرجع سابق**، ص 307-308.

[2] جيمس دورتي ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ط1 ، ترجمة وليد عبد الحي ، الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر و الترجمة والتوزيع ، 1891 ، ص 11

[3] لويد جونسون ، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم، عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، الرياض ، ط1 ،1898، ص 292.

[4] باسل خليل خضر، **أثر التحول في مفهوم القوة على العلاقات الدولية –الصراع الفلسطيني الإسرائيلي نموذجا–** ، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، 2014 ، ص17.

[5] محمد طه بدوي، **منهج البحث العلمي في علم السياسة**، مؤسسة الأنوار، الرياض 1975، ص 159

من أهم التحولات: تعدد الفاعلين، ومستوى القضايا الدولية، وحتى مستوى المفاهيم، ونظرا لأن عملية التحول في هيكل النظام الدولي مرتبطة بشكل أساسي بتوزيع القوة بين الفاعلين، فإنه يمكن وضع مقاربة نظرية لمفهوم القوة في العلاقات الدولية ودورها في تحديد مفهوم القوى المختلفة: العظمى، والكبرى، والمتوسطة، والإقليمية، مرتبطة بتطور الدراسات الإقليمية[1].

والقوة بشكل عام ليست شيئا واحدا ولكنها عدة أشياء، أو على الأصح (القوة) هي لفظ مفرد أو رمز يستخدم للدلالة على أشياء وموارد وعالقات واحتمالات مختلفة، كل هذه الأشياء لها علاقة بالقدرة على إحداث تغيير ما في نتائج الأحداث، ومع ذلك فهي في الواقع تتنوع تنوعا يخفيه رمز "القوة" الذي يستخدم كمصطلح عام يطلق على جميع هذه الأشياء[2].

تعد القوة أحد المفاهيم الرئيسية في حقل العلاقات الدولية وفي داخله السياسة الخارجية، ولقد تعددت تعريفات المفهوم شأنه شأن المفاهيم الأخرى في العلوم الاجتماعية ودار حوله العديد من الجدل حول ما طرأ عليه من تطورات منذ المنظور الواقعي الذي رأى أن العلاقات الدولية هي صراع بين الوحدات الدولية ممثلة في الدول القومية المستقلة من أجل الحصول على القوة، والتي كانت بالأساس تتمثل في القوة العسكرية التي كانت الأساس في قياس قوة الدولة القومية في السياسات العالمية[3].

ب–القوة الناعمة:

القوة مفهوم حركي ديناميكي غير ثابت، يتكون من عناصر متغيرة مادية أو غير مادية مترابطة مع بعضها البعض، كما أن القوة شيء نسبي تقيس قوة الدولة بالمقارنة بقوة الدول الأخرى،

[1] محمد طه بدوي، **مرجع سابق**، ص ص 159-160

[2] كارل دويتش، **تحليل العلاقات الدولية**، ترجمة: شعبان محمد محمود شعبان، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983 ،ص 64.

[3] سماح عبد الصبور عبد الحي، **القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005–2013** ،دار البشير للثقافة والعلوم، ،مصر، الطبعة الأولى، 2014 ،ص21.

وأحيانا توجد بعض الدول الصغيرة التي تمتلك قوة تجبر الدول الكبرى على تغيير سياستها وفقا لسياسة الدولة الصغيرة، وممكن أن نحدد خصائص القوة بعدة نقاط وهي كالتالي[1]:

1. القوة وسيلة لممارسة النفوذ والتأثير، ويهدف لتحقيق مصالح الدولة، سواء كانت مصالح قومية أو حضارية أو حماية الأمن القومي...الخ.
2. يتغير وزن قوة الدولة وفقا لقدرتها على تحويل مصادر القوة المتاحة أو الكامنة إلى قوة فعالة.
3. تتصف القوة بندرتها لذلك تحرص الدول على ما تمتلكه وتحاول عدم تشتيت جهودها.
4. القوة بطبيعتها شيء نسبي تقاس قوتها بالمقارنة بقوة الدول الأخرى.
5. تتدرج ممارسة القوة بين التأثير بالطرق الدبلوماسية من جهة، وبين أسلوب الإجبار والقسر من جهة أخرى، واللجوء إلى القوة غالبا يكون نتيجة العجز للوصول لحلول بالطرق السلمية[2].

ومع تطور البيئة السياسية الدولية وتعاظم آثار القوة الصلبة سواء على المستوى المادي أو البشرى، أصبحت تكلفة استخدام القوة العسكرية غير مقبولة تماما، بل أصبحت عبئا اقتصاديا، ومصدر نزيف بشري ومادي يؤدى لانهيار الدولة، فالدول تسعي لجعل مواطنيها يستمتعون بمستوى عالٍ اجتماعيا واقتصاديا، والدخول بالحروب يمنع حدوث هذا، لذا كان هذا دافع للبحث عن بديل للقوة الصلبة، والعمل على تحويل الموارد والإمكانيات إلى قوة سهل توظيفها

[1] تلاشت قوة الولايات المتحدة الأمريكية أمام شعب فيتنام مع أنها تملك أسلحة دمار شامل، ولكن خشيت من استخدامها خوفاً من رد فعل الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي مما دفع صانع القرار الأمريكي إلى حصر المجهود الحربي في أسلحة تقليدية.

[2] فريد ميليش، **القوة وأهميتها في العلاقات الدولية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 63، العدد 6، 2014، ص 75.

بأقل خسائر ممكنة، ونتيجة لتغير مفهوم القوة في النظام الدولي الحالي من عسكري إلى اقتصادية ترتب عليها ما يلي[1]:

1. أصبحت هناك دول بالرغم من امتلاكها قدرات عسكرية فائقة إلا أنها أمنها مهدد مثل روسيا.
2. دولة لا تمتلك قدرات عسكرية كبيرة لكن أمنها غير مهدد مثل اليابان.
3. لم تعد التحالفات عسكرية كما كان في السابق، بل أصبحت تحالفات اقتصادية مثل: النافتا، والاتحاد الأوربي...ألخ، كما سيطرت صناعات الآنفوميديا والاتصالات الالكترونية على الاقتصاد العالمي الجديد، حيث تعد من أكبر الصناعات العالمية ويبلغ رأسمالها أكثر من 3 تريليونات دولار.
4. تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول، وتنامي دور الشركات متعددة الجنسيات وتعاظم تأثيرها على الصعيد العالمي.
5. عولمة بعض المشكلات وخروجها من نطاق الدولة الواحدة مثل قضايا: الفقر والبطالة والتخلف والتلوث البيئي.
6. تراجع مكانة الدولة في العلاقات الدولية بسبب بروز فاعلين أقوياء في ساحة العلاقات الدولية مثل: المنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية...الخ، بالإضافة إلى التحول في سلوك المنظمات الدولية التي كانت في السابق عبارة عن مؤسسات تابعة ، أما الآن فلها وجود مستقل عن إرادة الدول المنشئة لها، ومثال على ذلك إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1991 المؤيد للتدخل الإنساني من دون طلب أو موافقة الدولة المعنية بذلك[2].

---

[1] فريد ميليش، **مرجع سابق**، ص 16.

[2] يمنى سليمان، **القوة الذكية – المفهوم والأبعاد دراسة تأصيلية–، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، سلسلة دراسات سياسية، 12 يناير 2016، ص 5.

ومن هنا ظهر لنا مصطلح القوة الناعمة علي يد جوزيف ناي عام 1990 والذي يتلاءم مع طبيعة البيئة الجديدة للعلاقات الدولية التي يتزايد فيها حجم العلاقات الاقتصادية والسياسية، مما يجعل هناك خطورة كبيرة لو تم استخدام القوة العسكرية بشكلها السابق، لذلك قدم ناي مفهومه مستهدفا به القوة الأمريكية بالأساس وكيفية تعاملها مع المجتمع الدولي في هذه الحقبة الجديدة.

ثانيا: القوة الصلبة والقوة الناعمة

أ–القوة الصلبة: مفهوم القوة الصلبة برز في القرنين التاسع عشر والعشرين أثناء الحربين العالميتين والحرب الباردة، تتمثل هذه القوة في الإمكانات والمقدرات العسكرية للدولة ومدى تفوقها العسكري وتقدمها التكنولوجي وقوتها الاقتصادية في التأثير على علاقاتها الدولي[1].

وعلى الصعيد العالمي، كان للقوة الصلبة أهمية كبيرة بين أنواع القوى الأخرى وذلك منذ أن أصبح العالم منظما سياسيا في شكل دولة قومية مستقلة ذات سيادة فوق إقليمها بحيث كانت له القوة الأكبر على حل الخلافات العالمية، وظلت القوة العسكرية وما تملكه الدول من أسلحة تقليدية مؤشرا على قوة الدولة سواء استخدمت الدولة تلك القوة أم هددت باستخدامها من أجل تحقيق أهداف سياستها الخارجية[2].

ب–القوة الناعمة: قدرة الدولة على الحصول على ما تريده بالاعتماد على الجاذبية بدلاً من الإكراه "[3] فالدولة تستطيع تحقيق الأهداف عن طريق الترغيب وليس الترهيب، عن طريق فهي نموذج الاقتداء المتمثل في المصادر المعنوية أو الغير مادية كالقوة والثقافة والأيدلوجية...الخ.

[1] احمد علي سالم ، **القوة و الثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة : هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي،** المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20 ، خريف 2008 ، ص 121

[2] احمد علي سالم، **المرجع نفسه،** ص 121-122.

[3] فريد ميليش، **مرجع سابق،** ص ص 16-17.

كما تعرف القوة الناعمة كذلك بـ "Co-optive power" وهى " تعني قدرة الدولة على خلق وضع يفرض على الدول الأخرى أن تحدد تفضيلاتها ومصالحها وفقا لدولة مالكة القوة الناعمة"، بمعنى أخر هو وضع أولويات الأجندة الداخلية لغيرها من الدول[1].

تعتمد القوة الناعمة على عنصريين أساسيين هما المصداقية والشرعية كقاعدة لها ولها ثلاث مصادر للقوة الناعمة لدى الدول هي[2]:

أ. **الثقافة:** والتي تكمن في جاذبيتها للآخرين.

ب. **القيم السياسية** : والتي تترسخ في النخبة الحاكمة والمحكومة.

ج. **السياسة الخارجية** : والتي ينظر إليها من مختلف الفواعل الدولية على أنها شرعية و أخلاقية.

وتعتبر الثقافة نسق من القيم والممارسات التي تخلق معنى للمجتمع، فإذا تبنت الدولة في سياسات وثقافات وقيمًا عالمية يشارك الآخرون فيها وليست قيمًا ضيقة تعبر عن ثقافة خاصة، ومن شأن ذلك حصول هذه الدولة على النتائج التي ترجوها، كما أن القيم التي تعتقد فيها الدولة كالديمقراطية وحقوق الإنسان تضفي مزيدًا من الشرعية على أهداف الدولة بما يساعد على تحقيقها.

ولكن هذا لا يعني إغفال دور القوة الصلبة، فكلتاهما وجهان لعملة واحدة، يري ناي إن القوة الناعمة بنفس مستوى أهمية القوة الصلبة، فكلا منهما يدعم أحدهما الآخر، فالقوة الصلبة تعد أساسا للقوة الناعمة حيث أنها تزيد من جاذبية الدولة، والقوة الناعمة توفر للقوة الصلبة غطاء الشرعية في عيون الآخرين وبالتالي تحسن من صورة الدولة وسياستها.

[1] يمنى سليمان، **مرجع سابق** ص 5.

[2] محمد ربيع، صبري مقلد، **موسوعة العلوم السياسية**، جامعة الكويت، الكويت، 1996، ص ص 1-2.

ثالثا: القوة الذكية (المزاوجة بين القوة الناعمة والقوة الصلبة)

القوة الذكية ليس مفهومًا جديدا أو مبتكرًا، إنما هو مفهوم قائم على الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة بحيث تشكل إطارا مناسبا لمعالجة تهديدات اليوم غير التقليدية، فهي ليست كالقوة الصلبة ولا الناعمة لكنها مزيج من كلاهما وتعني" تطوير إستراتيجية متكاملة تستند إلى قاعدة من الموارد والى مجموعة من الأدوات للوصول إلى الأهداف من خلال القوتين الصلبة والناعمة في آن واحد". كما عرفها ارنست ويلسون القوة الذكية على أنها" قدرة الفاعل الدولي على مزج عناصر القوة الصلبة والقوة الناعمة بطريقة تضمن تدعيم تحقيق أهداف الفاعل الدولي بكفاءة وفعالية، وضع لنا هذا التعريف عدة شروط يجب توافرها لتحقيق القوة الذكية:[1]

1. معرفة الهدف من ممارسة القوة، وعلى من يصلح ومن والشعوب والمناطق المستهدفة من هذه القوة.
2. امتلاك عنصر بالإرادة والقدرة على تحقيق القوة.
3. السياق الإقليمي والدولي الذي سيتم في نطاقه تحقيق الأهداف.
4. كيفية توظيف الأدوات والوقت لتحقيق الأهداف المرجوة.

فالقوة الذكية ليس فقط امتلاك المصادر الناعمة والصلبة والمزج بينهما بل القدرة على تحديد وقت استخدامها وأي نوعي القوة يفضل استخدامه في الموقف والقدرة على تحديد متى يتم الدمج بينهما وكيف يتم الدمج. وعليه أن القوتين الصلبة والناعمة تعزز كل منهما الأخرى أحيانا وتتداخلان فيها أحيانا أخرى. فالدولة التي تحاول كسب الشعبية قد تلجأ أحيانا إلى ممارسة قوتها الصلبة عندما تجد نفسها مرغمة على ذلك. ولكن البلد الذي يتأرجح بين القوة الصلبة والناعمة

[1] Ernest J. Wilson ،III ،"Hard Power، Soft Power، Smart Power" ،Annals of the American Academy of Political and Social Science ،Vol. 616 ،Public Diplomacy in a Changing World ,Mar. ،2008 ،p 110-124

دون اعتبار لأثر ذلك على قوته الناعمة، ومن الطبيعي أن يواجه تحديات وتأثيرات للحد من ممارسة القوة[1] .

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

شهد القرن العشرين ارتفاعاً ملحوظاً في درجة أهمية السياسة الخارجية، وأصبحت كل دول العالم اليوم تعتمد التواصل والتفاعل مع أية دولة أخرى بواسطة صيغة دبلوماسية ما، ويتولى تحديد السياسة الخارجية للبلد؛ رئيس هذا البلد أو رئيس أو رئيس وزرائها وذلك حسب شكل النظام السياسي المتبع في البلد[2].

المطلب الأول: التحول في مضمون السياسة الخارجية الصينية

لقد كان ينظر الصين تقليديا على أساس دولة نامية ذات توجهات شيوعية تتبنى خطابات إيديولوجية ماركسية، وكانت سياستها الخارجية تصاغ وفق هذا التصور. لكن من الواضح أن تغير البنية الهيكلية للنظام الدولي قد حرر السياسة الخارجية للصين من جملة قيود كانت تحددها، وفتح أمامها هامشا واسعا وفرصا جديدة كي تتعامل مع جملة من القضايا، ربما كانت في عهد القطبية الثنائية تعد حكرا على القوتين العظميين، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي السابق[3].

وعليه، لقد أخذ الوجود الدولي للصين يتزايد حول العالم، حتى في الأقاليم التي لم يكن للصين حضورا تقليديا فيها، كإفريقيا والكاريبي، وأمريكا اللاتينية، وتبني الصين في توجهاتها الخارجية الجديدة على مبدأ سياسة التعاون مع الجميع و هي السياسة التي تشكل جزءا من التوجه الصيني لسببين: الأول تأكيد سلمية هذا الصعود، وأن أهدافه تنموية خالصة، ويتم من خلال سياسات

[1] يمني سليمان، **مرجع سابق** ، ص ص 19-21.

[2] أحمد نوري النعيمي، **مرجع نفسه**، ص 120.

[3] عبد القادر محمد فهمي، **دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، عدد 42، 2000، ص 16.

تعاونية، أما السبب الثاني فهو: سد احتياجات الصين من المواد الخام، وفتح الطريق أمام المنتجات الصينية .إن الجهود الصينية لممارسة سياسة خارجية نشطة خارج نطاقها الآسيوي، كانت حصيلة مجموعة من العوامل[1].

أولا: العقوبات الغربية الصارمة التي فرضتها الدول الغربية على الصين

عقب أحداث تيانانمن في جوان 1989م، وفرض حصار عليها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، وأيضا الانتقادات المتكررة لأوضاع حقوق الإنسان فيها، الشيء الذي مهد لمباشرة الصين تنويع روابطها الإستراتيجية الخارجية مع مختلف الدول، وكانت الدول في طريق النمو هي المؤهلة لتحتل الأهمية القصوى في السياسة الخارجية الصينية، باعتبارها دول غنية بالمصادر الأولية من جهة، وأسواق واعدة للمنتجات الصينية من جهة أخرى .لقد ارتكز الإدراك الصيني للتحولات العالمية على الرغبة في حماية تجربة الإصلاح الاقتصادي والمحافظة على طابعها الخاص، وإيجاد الشروط الملائمة لاستمرارها واللازمة لإنجاحها. لما لها من أهمية في بناء دور الصين المستقبلي في نظام دولي أخذت معالمه ترتكز على معطيات اقتصادية[2].

وكذلك أدركت الصين ضرورة أن يكون لها دور متميز في تفاعلات البيئتين الإقليمية، والدولية. ولهذا تحركت باتجاه مجموعة قضايا، كانت بمنزلة محاور أساسية تعين على كشف حقيقة التغيرات في نمط التفكير الصيني ونماذجه السلوكية للتحول من موقع الانحسار النسبي، في مرحلة القطبية الثنائية، إلى الانفتاح النشيط في مرحلة القطبية الأحادية الأمر الذي فرض على الصين أن تجهز نفسها للبحث عن مقومات دور جديد يتلاءم وحقائق التغيير[3].

---

[1] نيللي كمال الأمير، **القيادة المؤجلة –إستراتيجية الصين لتأسيس ركائز التعددية الدولية–**، مجلة السياسة الدولية، عدد 207، جانفي 2007، ص 31.

[2] عبد القادر محمد فهمي، **مرجع سابق**، ص 16.

[3] عبد القادر محمد فهمي، **مرجع نفسه**، ص ص 16-17.

ثانيا: التوجهات الخارجية الإستراتيجية للصين

يمكن استشفاف توجهات السياسة الخارجية الصينية من المبادئ الخمسة التي وضعها دينغ شياو بنغ للسياسة الصينية وهي[1]:

- مراقبة الوضع الدولي بثبات ورزانة.
- التشبث بالموقع الدولي للصين، وهو ما يتضح في التركيز على فكرة السيادة.
- هدوء رد الفعل.
- إخفاء القدرات المتوافرة.
- كسب الوقت.

انطلاقا هذه المبادئ الخمسة، تتجه مراكز صنع القرار للسياسة الخارجية الصينية إلى التركيز على الطبيعة السلمية لعلاقات الصين الخارجية، والمتقاربة مع التيار الرئيسي للمجتمع الدولي في الأنظمة والقواعد، لكن مع الاحتفاظ بالخصوصيات الذاتية والتميز بآلية التقيد الذاتي وضبط النفس، قصد الوصول إلى الوضعية التي تنشدها و تعتمد الصين توجها سياسيا ودبلوماسيا جديدا يسعى إلى التواجد والانتشار حول العالم، إلا أن ما يميز هذه الدبلوماسية هو القدرة الفائقة على فهم الطرق الآمنة المؤدية إلى تلك المناطق، واحترام مداخلها التقليدية المرتبطة باعتبارات تاريخية، لذا وعلى سبيل المثال، كان عبور الصين إلى أفريقيا عبر فرنسا، بغية تجنب الاستفزاز الفرنسي، فقد سبقت زيارة رئيس وزراء الصين إلى بعض الدول الناطقة بالفرنسية في أفريقيا زيارة إلى فرنسا، وكذلك الأمر بالنسبة لزيارة المناطق الواقعة في دائرة النفوذ البريطاني والأمريكي[2].

[1] وليد عبد الحي، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 29.

[2] وليد عبد الحي، **مرجع سابق**، ص ص 37-38.

المطلب الثاني: الصين والتحولات العالمية المعاصرة

لقد أدركت الصين مبكرا طبيعة التحولات العالمية المعاصرة، وقوانين المرحلة الجديدة واستحقاقاتها، سواء كان على مستوى الداخل الصيني، أم على مستوى علاقاتها مع الخارج، كما أدركت مضامين ودلالات الخيار الاتحاد السوفييتي، ودول المنظومة الاشتراكية.

أولا: المساعي الدبلوماسية النشطة للسياسة الصينية الخارجية

إن المساعي النشطة للدبلوماسية وسياستها الخارجية الصينية في المحافل الدولية تركز على مجموعة من المحاور تعكس بشكل واضح رهان الصين على التعاون لا التنافس في إعادة تشكيل منظومة العلاقات الدولية أهمها:

- المساعدة في تأمين بيئة سياسية خارجية مستقرة ومتوازنة تسهم في تعزيز فرص التعاون والانفتاح.
- تشجيع المبادلات الاقتصادية الخارجية وسياسات الانفتاح على العالم الخارجي
- العمل الجاد على تهدئة المخاوف الإقليمية، وتبني سياسات تبديد الشكوك والمخاوف.
- العمل المكثف لتعزيز حضور الصين إقليميا ودوليا.
- تأمين إمدادات الأسلحة المتطورة والتكنولوجيا المتقدمة إلى الصين.
- تجنب الدخول في منافسة صريحة وعلنية مع الولايات المتحدة الأمريكية أو حلفائها.
- حماية حقوق المواطن الصيني في الخارج.

وانطلاقا مما سبق يمكن استخلاص العوامل التالية[1]:

[1] وليد عبد الحي، **مرجع نفسه**، ص41.

- أن الصين دولة غير متعجلة لدور عالمي.
- ليس لدى الصينيين عقدة الإحساس بالنقص تجاه القوى المتفوقة عليها.
- المراهنة على عوامل أخرى ستضعف خصومها مع الزمن.

ثانيا: مستويات التحول العالمي المعاصر للسياسة الخارجية الصينية

لذا فقد اتجهت الصين للعمل وفق منطق براغماني على مستويين اثنين هما[1]:

أ-المستوى الأول (المستوى الداخلي):

اتجهت الصين لتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي وتبني مجموعة واسعة من السياسات الاقتصادية، انطلاقا من التحديثات الأربعة التي بدأها الزعيم الصيني دينغ هيساو بنغ سنة 1978، وما نتج عنها من تغييرات تدل على تحولات بنيوية داخلية ستنعكس بشكل أو آخر على التوجهات الخارجية للسياسة الصينية، تعد هذه الإصلاحات في جانب مهم منها انقلابا على تعاليم الماوية، وقد أسهمت هذه السياسات إلى حد ما في إعادة هيكلة الاقتصاد الصيني، لجهة التخفيف من دور الدولة الاقتصادي، ورفع درجة الانفتاح على العالم الخارجي بغية استقطاب التكنولوجيا والاستثمارات.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه التحولات التي جاءت في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، لم تكن في الواقع بعيدة عن انعكاسات مباشرة ومؤثرة في تحديد صورة الصين طيلة مرحلة النصف الثاني من القرن العشرين هذا من جهة، كما أسهمت في إعادة تعريف دور الحزب وأبعاد سلطانه وحدودها تنظيميا وأيديولوجيا من جهة أخرى.

[1] مباركية منير، **صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية – دراسة مقارنة لحالات: اليابان والصين والهند"–** ، **أطروحة دكتوراه**، جامعة باتنة –1–، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015 – 2016، ص 110.

ب- المستوى الثاني (المستوى الخارجي):

تحديدا مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ اتجهت على هذا المستوى لتنفيذ سياسة خارجية أساسها.

- العمل على إيجاد صيغة معينة تحكم العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية تعكس خصائص مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهنا نجد أن الصين مارست مع الولايات المتحدة الأمريكية سياسة بشقين هما: التكيف مع السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وعدم استفزازها، أو ممارسة سلوك سياسي يضر بمصالحها، خصوصا في ظل الإصلاحات الصينية التي أدت إلى انفراج وتحسن ملحوظ في محور العلاقات بكين واشنطن
- الممانعة والتحفظ بين الحين والآخر في العلاقة مع الولايات المتحدة دون المواجهة المباشرة معها، حيث تميز الطبيعة المزدوجة لهذه العلاقة التي تجمع ما بين المخاوف والشكوك المتبادلة، وضرورة التعاون والاهتمامات المشتركة، خاصة في ضوء الاقتصاد المعولم الذي يوجد حالة فريدة من التكامل بين البلدين".
- انفتاح الصين على بقية دول العالم في أوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، ودول منطقة الشرق[1].

إن الأساس في توجه الصين السياسي الخارجي، أو رهانها الاستراتيجي، بقي محكوما هدف السعي لدخول النظام الدولي الجديد من بوابة الاقتصاد أولا، وربما هذا يرجع أساسا إلى مجموعة العبر والدروس التي استخلصتها الصين من التجربة السوفييتية، وعوامل لخيارها هذا من جهة، كما يرجع إلى فهمها العميق لطبيعة السياسات والأدوات والإستراتيجيات التي استخدمتها الولايات المتحدة تاريخيا في حربها الباردة مع الإتحاد السوفيتي، وبقية دول المنظومة الاشتراكية من جهة أخرى، والتي هي محط رهان مستقبلي للولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع بدائل محتملة

[1] رافع علي المدني، **الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه إفريقيا: العلاقات الصينية السودانية نموذجا 2000 –2010**، ط1، دار الجنان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2016، ص 109-110.

للإتحاد السوفييتي. من هنا أدركت الصين أهمية الإنجاز الاقتصادي كأساس لامتلاك شروط القوة المادية والمعنوية للانتقال إلى القرن الحادي والعشرين، هذا من ناحية، وكأساس لتفادي استخدام الاقتصاد كسلاح لابتزاز الصين وإرغامها على تنفيذ سياسات وخيارات لا ترغب فيها من ناحية أخرى وعليه صاغت توجهاتها الخارجية الإستراتيجية للقرن الواحد والعشرين بما يتوافق مع إمكانياتها ومصالحها[1].

[1] رافع علي المدني، **مرجع سابق**، ص 117.

الفصل الثاني:

السياسة الخارجية الصينية وتأثيرها على النسق الدولي

المبحث الأول: السياسة الخارجية الصينية

يتطلب صنع السياسة الخارجية الفهم والدراسة الدقيقة لمختلف العوامل والمحددات المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع هذه السياسة،و أول ما يواجه صانع القرار هو مدى الإدراك السليم للموقف الذي هو بصدده، كالأزمة الدولية المفاجئة،واستحضاره لمجموعة بدائل حيال هذا الموقف.

المطلب الأول: صنع القرار في السياسة الخارجية الصينية

يكون صنع القرار اختيارا لبديل من البدائل بناءا على توافر معلومات معينة تتعلق بالبديل ثم يتخذ القرار الذي يفترض أنه يحقق أكبر قدر من المزايا وأقل قدر ممكن من الخسائر وتساهم وسائل الإعلام المتطورة في توفير للمعلومات المرتبطة بشكل أساسي بالتفاعل بين البيئتين الداخلية والخارجية[1]، وتساهم أيضا إلى حد كبير في دراسة وتقدير البدائل المتعلقة بالقرارات كما أنها تساعد في إقناع الجماهير بقرارات السياسة الخارجية أي تفاعلهم مع النظام القائم و تأثيرهم فيه كما تعمل على نقل مواقف الجماهير إلى صانعي القرارات.

أولا: تأثير البيئة الخارجية على صنع القرار في السياسة الخارجية الصينية

تتمثل المتغيرات الخارجية، في المعطيات المميزة للجوار الإقليمي الصيني، و تحولات النظام الدولي، فعلى المستوى الإقليمي تؤثر جملة من التحولات على عملية صنع القرار، خاصة منها طبيعة علاقات الصين مع دول مؤثرة، و قضايا مهمة، ففيما يخص قضية انتشار الأسلحة النووية في العالم، أثر ذلك كثيرا على توجهات السياسة الخارجية الصينية[2].

فمع ازدياد حدة الأزمة النووية لكوريا الشمالية خلال الصيف الحالي اتجهت الأنظار نحو أعدائها في أمريكا و"بيونج يانج" كما كان دور بكين كطرف ثالث يحظى باهتمام غير كبير رغم أنه على مستوى عالٍ من الأهمية. وبعد مرور فترة طويلة من الصمت الذي التزمته الصين فقد تدخلت بجرأة شديدة في النزاع عن طريق تعطيلها لشحنات البترول إلى كوريا الشمالية وإرسالها

[1] جوزيف فرانكل، **العلاقات الدولية**، ط2، تر:غازي عبد الرحمان العتيبي، مطبوعات تهامة جدة ، 1984، ص41.

[2] **نفسه**، ص ص 41-42.

مبعوثين رفيعي المستوى إلى بيونج يانج بالإضافة إلى تحويل قواتها إلى الحدود الصينية الكورية وتنظيمها لسلسلة من المباحثات الثلاثية في بكين.

ومنذ ذلك الوقت لم تتوقف الصين عن ممارستها للضغط، حيث قامت أيضاً خلال الصيف الحالي باحتجاز سفينة ملاحية لكوريا الشمالية نتيجة لبعض الخلافات التجارية بينهما تلاه العديد من الزيارات التي قام بها نائب وزير الخارجية الصينية "دايابينجو" بين "واشنطن" و"بيونج يانج" في محاولة منه التأكيد على سلسلة جديدة من المباحثات، وبصفة عامة فإن تلك المبادرات تسير في اتجاه مناف تماماً لتيار السلبية وعدم التحمل لأعباء المسئولية الذي كانت تتبعه الصين تجاه القضية النووية الكورية منذ عقد مضى. بالإضافة إلى أن تلك المبادرات أيضاً تعد طفرة تحول هائلة في حد ذاتها على الرغم من أن الصين لازالت في طريقها لتحقيقها وذلك باعتبار الصين لاعباً له دور فعال في ميدان الصراع الدولي في الوقت الراهن، ففي خلال السنوات الأخيرة بدأت الصين تتخذ خطوات توصف بأنها أقل مواجهة وأكثر تحضراً وثقة بالنفس ولكنها في بعض الأحيان تبدو أكثر بنائيةً إزاء الشئون الإقليمية والعالمية[1].

وعلى العكس مما كان معروفاً خلال العقد الماضي فإن الصين باعتبارها أكبر دول العالم سكاناً تقوم الآن بتطبيق نظام دولي جديد، حيث تبنت كوكبة كبيرة من المؤسسات والمبادئ والمعايير الدولية الراهنة من أجل تعزيز مصالحها الدولية حتى إنها سعت من أجل إضافة بعض الملامح التطويرية لهذا النظام ولكن بصورة محدودة، ونظرا للتحول الحاصل في العلاقات الدولية، بسبب زيادة عوامل الاعتماد المتبادل، و أهمية توسيع العلاقات والانضمام للتكتلات العالمية، عملت الصين على مواكبة هذا التغير.

ومن أكثر شواهد التغير وضوحاً منذ منتصف التسعينيات هو ما قامت به الصين من زيادة حجم وعمق علاقاتها الثنائية إلى جانب انضمامها إلى العديد من الاتفاقيات التجارية والأمنية وتعميق إسهاماتها في المنظمات القيادية متعددة الجوانب، من خلال انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة، و تأسيس منظمة شنغهاي، و منظمة الآسيان، و منظمة التعاون للمحيط الهادي

[1] محمد السيد سليم، **آسيا و التحولات العالمية**، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 1998 ، ص 109.

(آبك)، و تنظيمها لمنتدى الصين إفريقيا. بالإضافة إلى تقديمها يد العون في توجيه القضايا الأمنية الدولية، ونتيجة لهذه التطورات أصبحت سياساتها الخارجية في صنع القرار أقل من الناحية الفردية وأكثر من الناحية المؤسسية عن ذي قبل، كما أصبح الدبلوماسيون الصينيون أكثر تحضراً في التعبير عن أهدافهم.

وبصورة أشمل فقد اختلفت التصورات الخاصة بقوانين السياسة الخارجية، فبدلاً من اعتبار الصين ضمن الدول النامية المقهورة في ظل ولاية كل من" ماوزيدونج" و "دينج كزيا اوبينج" فقد أصبحت الصين إحدى القوى العظمى الصاعدة ذات المصالح المتعددة. كما جعلت هذه التحولات و ضرورة التكيف معها صنع القرار في الصين يتصف بمرونة أكثر، و التحول إلى دوائر مؤسساتية أكثر فأكثر[1].

ثانيا: تأثير البيئة الداخلية على صنع القرار في السياسة الخارجية الصينية

المتغيرات الداخلية تمثل مختلف المتغيرات المؤثرة في البيئة القرارية لصانع القرار في الصين، حيث يؤثر مستوى القوة و الإمكانيات على التوجه الذي تتخذه السياسة الصينية الخارجية، من حيث الأهداف و المخرجات، بما يتناسب مع إدراك القادة الصينيين لمكانة بلادهم و للدور الذي يمكن أن تلعبه الصين في العلاقات الدولية.

وعلى ضوء تلك المتغيرات تبلورت توجهات و أهداف السياسة الخارجية الصينية، وحسب الدوائر الرسمية الصينية فتنعكس توجهات السياسة الصينية من خلال جملة من المبادئ تهدف السياسة الخارجية الصينية للحفاظ على الأمن و السلم الدوليين، و خلق بيئة أمنية آمنة، و تسعى لتطوير علاقاتها مع كل الدول بناء على خمسة مبادئ[2]:

- الاحترام المتبادل للسيادة و وحدة الأراضي.
- عدم الاعتداء.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية .

[1] وليد عبد الحي وآخرون، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 17.
[2] **نفسه**، ص 18.

- التعايش السلمي.
- المساواة الدولية.
- تقوية التضامن مع الدول النامية، و تقوية علاقات الصداقة وحسن الجوار مع الدول المجاورة المشكلة لحجر الزاوية في سياسة الصين الخارجية.
- تسعى الصين لاستقرار العلاقات الدولية، و وضع نظام عالمي سياسي و اقتصادي جديد.
- تكريس العدالة الدولية، حيث لا تدخر الصين جهدا في الحفاظ على السلم العالمي، و تسوية النزاعات الدولية.

وقد حددت الوثيقة التي وضعها الرئيس الصيني الأسبق" جيانغ زيمين" المبادئ الرئيسية لسياسة الصين الخارجية في عالم متحول من خلال:

- مراقبة الوضع الدولي بثبات ورزانة.
- التشبث بالموقع الدولي للصين و هو ما يتضح في التركيز على فكرة السيادة و إصرار الصين على تعريف المصالح القومية أنها داخل الحدود.
- هدوء رد الفعل.
- إخفاء القدرات المتوفرة.
- كسب الوقت.[1]

إذا فمتغيرات البيئة الداخلية الصينية تتحكم إلى حد كبير في صنع القرار في الصين، و الذي يعمل وفقا لجملة من الأهداف الرئيسية:

- **الهدف الأول:** تدعيم التنمية الاقتصادية والتحديث، فمنذ تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي، بدأت الصين في التأكيد على أن التنمية هدف رئيسي للسياسة الخارجية، و حاليا أعطت الصين الأولوية لهدا الهدف وهو ما سيتضح أكثر من خلال الفصل القادم.

[1] وليد عبد الحي وآخرون،**مرجع سابق**، ص 30.

- **الهدف الثاني:** هو النماء العسكري، للمحافظة على السيادة والاستقلال، وقد جعلت القوة الاقتصادية من الممكن تحديث المؤسسة العسكرية، وتم الإسراع في هذه العملية نتيجة للنزاعات الإقليمية.
- **الهدف الثالث:** تدعيم وضعها القومي بتحسين علاقاتها الخارجية، حيث حاولت الصين إحداث تقارب مع مختلف الدول، و تجسد ذلك في علاقاتها مع الدول الأوربية و الشرق أوسطية.

- انتهاج سياسة الباب المفتوح، حتى تبرز على أنها لاعب هام في الأسواق العالمية، وهذا ما تجلى في زيادة المبادلات التجارية الصينية، و تدفق الاستثمارات الخارجية[1].

ثالثا: أثر البيئة السيكولوجية على صناعة القرار في السياسة الخارجية الصينية

لقد ساهمت كاريزما مختلف القيادات الصينية المتعاقبة على الحكم، وتداولها السلمي على الحكم في تطوير أساليب و آليات صنع القرار في الصين.

فالفلسفة و الذهنية الصينية فريدة من نوعها، فعندما تقدمت السن بـ" ماو تسيتونغ" ترك الكثير من الأمور للقائد الصيني المتواضع و البالغ الكفاءة "شوان لاى"، ولم يمانع في إعادة الاعتبار للقائد " دنج هسياو بنغ"، و عندما بلغ الكبر بهذا الأخير اكتفى بمنصب شرفي كرئيس للجنة العليا للرياضة، و لكنه كان بمثابة الأب الروحي للقيادات الجديدة.

و"جيانغ زيمين" عندما واجه نفس الاختيار، اكتفى بالاحتفاظ برئاسة اللجنة العسكرية المركزية، و ترك القيادات الجديدة تضطلع بدور قيادة الصين و إدارتها في القرن الحادي والعشرين.

وبالنسبة للقيادة الجديدة فقد جرى إعدادها مسبقا للعب أدوار مستقبلية، فقد تولى" هو جنتاو" منصب نائب الرئيس لمدة خمس سنوات، و ذلك بعد أن تم تصعيده من العمل العسكري و الحزبي، و نفس الشيء بالنسبة لرئيس مجلس الدولة "ون جياباو"، الذي كان بدوره نائبا لرئيس الوزراء على مدى خمس سنوات، و هنا تتجلى العبقرية الصينية حيث أن قائدا المسيرة الجديدة متمرسان على الحكم و الإدارة و الجانب العسكري، عندما سئل" جيانغ زيمين" عن مستقبل

[1] محمد السيد سليم، **آسيا والتحولات العالمية**، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 1998، ص 130.

الصين قال أنه يحس بالاطمئنان لأنه يعرف أن شابا مثل" هو جنتاو" هو نائب الرئيس، و أن مقاليد أمور الصين بين يديه، و بذلك عبر "جيانغ" عن الحكمة البالغة التي تراكمت عبر السنين في حضارة عريقة و ديناميكية.[1]

وقد تعاقب تطور مؤسسات صنع القرار في الصين، مع تعاقب مختلف القيادات، ففي عهد ماو كانت معظم قرارات السياسة الخارجية يتم اتخاذها بطريقة عائلة كورليون في قصة (God Father): فكان ماو بمثابة "الأب الإله"، ثم جاء بعد ذلك حكم "دينج" ليفتح آفاقاً جديدة حيث توطدت روابط الصين بالمجتمع الدولي، ولكن ظلت القرارات النهائية تتصف بالمركزية الشديدة، وعلى الرغم من ذلك فقد أصبحت عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية الآن تتميز بالمؤسسية واللامركزية ولم تعد أيضاً تعتمد بشكل كبير على الصفة الفردية لأحد القادة.

ومن أحد محاور التغير في الصين إتاحة فرصة أكبر للدور الذي تلعبه هيئات الإدارة الحكومية المتناظرة والمختصة بقضايا السياسة الرئيسية، والمعروفة باسم "المجموعات القيادية الصغيرة"، كما قامت بكين في أواخر عام 2000 بتأسيس "مجموعة قيادية جديدة للأمن القومي". كما تشكل هذه الهيئات الصورة العامة للنظام السياسي، وأيضاً فإنه من شأنها تقييد السلطة التي يستقل بها فرد أو حزب.[2]

عملت الصين أيضاً على تنويع مصادر التحليلات السياسية التي تصل إليها من داخل الحكومة أو من خارجها. فعلى سبيل المثال فإن القسم الجديد للتخطيط المتطور لسياسة وزارة الخارجية يلعب الآن دوراً بارزاً كأحد مصادر الفكر السياسي الداخلية، ومن ناحية أخرى فقد بدأت الحكومة في تعيين متخصصين من خارج الحكومة للاستعانة بهم كمستشارين للقضايا الفنية مثل تلك التي تتعلق بعدم انتشار الأسلحة المحظورة والدفاع الصاروخي. هذا ويشارك عدد كبير من الدارسين والمحللين السياسيين الصينيين بصورة منتظمة في مجموعات الدراسة الداخلية وكتابة التقريرات، إلى جانب تصميم بعض المختصرات السياسية، حيث يقوم هؤلاء الدارسون والمحللون

[1] محمد نعمان جلال، **تسليم الراية في القيادة الصينية: الدلالات و الأبعاد**، السياسة الدولية، عدد 152، أفريل 2003، ص ص 28- 29.

[2] محمد نعمان جلال ،**مرجع سابق**، ص 36.

السياسيون بكثير من الدراسات والزيارات للخارج للالتقاء بنظائرهم من الخبراء الدوليين بالإضافة إلى أنهم يلفتون أنظار الزعماء الصينيين إلى الاتجاهات الدولية السائدة ويطرحونها عليهم في قالب من الخيارات السياسية[1].

وهناك أيضا عامل آخر كانت له بصمة واضحة في تطوير عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للصين وهو توسيع رقعة المناقشة العامة لتشمل الشئون العالمية، فلم يكن هناك أية مناقشات مفتوحة تتناول المشكلات الحساسة مثل حظر الأسلحة أو الدفاع الصاروخي فى خلال العشر سنوات الماضية، ولكن في الوقت الراهن يستطيع النقاد أن يتناولوا كل تلك القضايا بالدراسة في آرائهم ولقاءاتهم التليفزيونية إلى جانب مؤلفاتهم بفرض تفعيل وهيكلة الدبلوماسية الصينية.

وفي الوقت نفسه فقد بدأت فئة من الصينيين تضم مسئولي الإعلام والمتحدثين الرسميين للحزب الشيوعى والصحف اليومية الشعبية تجرى مباحثات باستخدام أسلوب المائدة المستديرة بالاستعانة بالإدارة الصريحة للمحللين الجدد حتى إن بعض الصحف وخاصة "الهوانكى شيباو" (أوقات عالمية) و"النانفانج زومو" (نهاية الأسبوع الجنوبي) قد نشرت بعض الآراء المطالبة بإيجاد بدائل لسياسة الحزب الرسمي مثل تلك التي تتعلق بكوريا الشمالية.[2]

أما عن الأسلوب الذي يتبعه الساسة في تنفيذ الدبلوماسية الصينية المتطورة بشكل كبير، فقد تميز بالبراعة والفطنة وهو ما أثمرته نتائج التدريب المناضل الذي بدأته وزارة الخارجية منذ أكثر من عشرين عاماً مع بدء فترة الإصلاح حيث قضى الدبلوماسيون الصينيون وقتاً طويلاً في دراسة العالم الخارجي من المتحدثين لغة أو أكثر من اللغات الأجنبية والحاصلين على درجات وشهادات علمية من جامعات أوروبا وأمريكا. كما عملت أيضاً على تعزيز فكرة تجنيد المؤهلات المتوسطة المحولة من الولايات الأخرى من أجل زيادة خبراتها فى شتى المجالات.

[1] بريس هارلاند، **من أجل صين قوية**، السياسة الدولية، عدد 107، 1994، ص 306.

[2] **نفسه**، ص 307-308.

المطلب الثاني: إستراتيجية القوة الذكية وأثرها على السياسة الصينية الخارجية

تنطلق السياسة الصينية من العمل بالأعراف والتقاليد وأساليب الحياة النابعة من الفلسفة الكنفشيوسية أي أن حكم السلطة السياسية الصينية ينبع من فلسفتها الحضارية القديمة ،حسب تقسيم ماكس فيبر للثقافات السياسية إلى الثقافة القديمة، وثقافة الخضوع مع بنية سلطوية ممركزة، وثقافة المساهمة مع بنية سياسية ديمقراطية[1].

تنتهج الصين بثبات سياسة خارجية سلمية ومستقلة، والهدف الأساسي لهذه السياسة هو حماية استقلال الصين وسيادتها وسالمة أراضيها، كما هو معروف، فإن الهدف الأساسي في السياسة الخارجية يتمثل في تحقيق الغايات التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية[2].

وقد اختلفت أراء الباحثين والأكاديميين حول إذا ما كان صعود الصين يعتمد فقط على القوة الناعمة أم هل هناك عوامل قوة أخرى ، فتوصلت بعض الأدبيات إلى أن قوة الصين الناعمة في تزايد مستمر، وأدبيات أخرى رأت أن الصين لديها نقص حاد في أدوات القوى الناعمة[3]، وذهبت ثالثة إلى أن الصين تعتمد في سياستها الخارجية على القوة الذكية، أي الخلط المناسب بين القوتين الصلبة والناعمة، وفي الواقع ، إن نظرية القوة الذكية ما هي إلا فلسفة جديدة ومراجعات للحكم، ونمط جديد للقيادة تستخدمه الولايات المتحدة الأمريكية بأسلوب يدمج عناصر القوتين الصلبة والناعمة والموائمة والتكيف مع القدرة والضرورات الدولية والقدرة على التميز بين الاختيارات في استخدام مجالات القوة المتاحة أمام الدولة ، والضرورة في كل موقف وتجاه الفواعل المختلفة في النسق الدولي ، بعبارة أخرى أنه الأسلوب المرن للتعامل مع أنماط القوة المختلفة عبر منسجمات كلية بدلا من المنطلقات الجزئية، كما أن الدول تحتاج إلى كل من القوتين اللتين لا يمكن الفصل التام بينهما لفاعليتهما في العلاقات الدولية، وأن الهدف الحقيقي للقوة الذكية، هو

[1] علي حلال معوض، **مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية**، ط1 ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، مصر ، مكتبة الإسكندرية 2019 ، ص 13-14.

[2] ودود عبد الرحمن ، **تخطيط السياسة الخارجية – دراسة نظرية وتحليلية–** ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية، والإستراتيجية ، القاهرة ، العدد 69 ، 1982 ، ص 67.

[3] ودود عبد الرحمن ، **مرجع نفسه**، ص ص 67-68.

تفعيل القوة الأمريكية بمختلف صورها، ومضاعفة تأثير القوة العسكرية والاقتصادية والتقليل من خسائرها باستخدام القوة الناعمة، لتكون قيمة مضافة إليها البديل لها[1].

يمكن القول أن الصين رغم استعمالها لكثير من أدوات القوة الناعمة إلا أنها لا تعتمد على القوة الناعمة فحسب وإنما تعتمد على القوة الذكية في سياساتها الخارجية مع الدول الأخرى، حيث أنه بالرغم من أن الصين تقوم بتعزيز القوة الناعمة الثقافية لها من خلال نشر القيم الصينية الحديثة وإظهار سحر الثقافة الصينية لدول لعالم ، و تقوم ببذل الجهود لتعزيز الثقافة الاشتراكية وتعميق الإصلاح في النظام الثقافي وتدعيم الإبداع الثقافي للشعب.

ثانيا: مجالات تطبيق القوة الذكية الصينية

انسجاما مع تغير طبيعة النظام السياسي الدولي وموضوعاته وقضاياه ، والذي قاد بدوره إلى تغير طبيعة أهداف الشعوب وطموحاتهم والحاجة إلى استهدافهم بما يتناسب مع هذا التغير الكمي والنوعي من المعرفة كما أن كثافة المعلومات وسرعتها أصبح يبني نوعا من أشكال العلاقات الدولية القائمة بحيث أصبحت المعلومات هي مصدر القوة التي تمكن الدول من امتلاكها وتوظيفها على النحو الذي[2] تستطيع من خلاله فرض سيطرتها فظهر لنا ما عرف بحرب الشبكات والحروب الإلكترونية كنتيجة لذلك التطور العلمي، كما هو معروف، فإن واضع أطروحة القوة الذكية هو الأمريكي جوزيف ناي في تنظيره وتحليله للسياسة الخارجية الأمريكية ، إلا أن المتتبع للشأن السياسي لو بحث في الأصول التاريخية لسياسة استخدام القوة الذكية لوجد لها جذور في نماذج القوة المبكرة في الحضارات الزراعية المرتبطة بأحواض الأنهار كالصين ومعظم الحضارات الشرقية ، التي مارست سلطاتها من قوتها التي نبعت من تفاعل عناصر عديدة،[3] كالقاعدة الأرضية والموارد الذاتية، وحجم سكانها وقياداتها الحكيمة، لكن في الحديث عن أفضل من استخدم الاستراتيجيات الذكية لتحقيق الأهداف هو صن زو في كتابه فن الحرب الذي تم إنجازه ما بين سنتي 515

[1] سماح عبد الصبور، **القوة الذكية في السياسة الخارجية – دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان منذ 2005 –**، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2013 ، ص74 -79.

[2] سماح عبد الصبور، **مرجع سابق**، ص 84-85.

[3] أحمد قاسم حسين ، **مقتربات القوة الذكية –آلية من آليات التغيير الدولي الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا–**، مجلة سياسات عربية ، المركز الديمقراطي العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، العدد 32 ، أيار 2018 ، ص 124.

و512 ق. م، إذ كانت فلسفة صن تزو تدور في أن الحرب مسألة خطيرة للدولة ، وإنها ميدان الحياة والموت، وهي الطريق التي تؤدي إلى العيش أو الفناء، لذلك من المستحيل عدم دراستها بعمق، حيث بين أن في حالة وجود صراع على الرجل الارتكاز على عاملين حاسمين هما: ملكة العقل والفضيلة،لأنهما إذا استخدما بشكل صحيح يؤديان إلى النصر[1].

وكل ما تقدم كما هو معروف أدوات القوة الذكية بالمصطلح الحديث، ومن هنا تجدر الإشارة، إلى التحولات التي شهدتها اقتصاديات الدول العظمى الصناعية خلال تحولها إلى الاقتصاديات الصناعية ثم ما بعد الصناعي ثم الذكاء الاصطناعي، واعتماد هذه الدول في قوتها على قدراتها في توظيف المعرفة والتكنولوجيا لزيادة قوتها وتحقيق مصالحها.

حيث أن قدرة الدول على تحقيق الأسبقية في الميدان المعرفي تعود بالنفع على الدولة أكثر من زيادة قواتها العسكرية التقليدية، وتشير الوقائع إلى أن الصين لا تختلف في توظيفها للقوة الصلبة وأدوات التأثير في عملية صنع القرار السياسي الخارجي مع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية تجاه العالم، حيث تقوم بتوظيف أدوات متعددة في إطار مفهوم القوة الذكية التي تدمج بين القوة الصلبة والناعمة، وتتمثل أهم هذه الأدوات في العقوبات الاقتصادية ، والتأثير الفكري والإعلامي والتدخل العسكري المباشر وتكوين قواعد من النخب الموالية لها والقريبة من دوائر صنع القرار، الأمر الذي من شأنه أن يرجح احتمالات الصدام بين الصين والدول الغربية كنتيجة حتمية للتوظيف المتبادل لأنماط القوة المختلفة لتحقيق المصالح والأهداف وتعزيز المكانة في سلم النظام السياسي الدولي، ومن الملاحظ بأن الصين لم تعد تستخدم القوة الناعمة فقط لتحقيق مصالحها، بل كذلك لأجل التأثير على سياسات الدول الأخرى ومحاولة اختراقها لتحقيق مصالحها، من خلال تطبيق سياسة القوة الذكية، وبالتالي فإن الصين انتقلت من تطبيق مفهوم القوة الناعمة إلى تطبيق ما أطلق عليه القوة الذكية، وهذا ما يمكن ملاحظته في الكثير من المواقف الصينية كالعلاقات الصينية الهندية

[1] صن تزو، **فن الحرب** ، ترجمة : أحمد ياسين ، دمشق ، دار الكتاب العربي ، ط1 ، 2010 ، ص37 -38

المطلب الثالث: القوة الناعمة في السياسة الخارجية الصينية

إن مفهوم القوة الناعمة هو مفهوم متجذر في الثقافة الصينية، فهو موجود في الجانب السياسي في إطار تنظيم العالقة بين الحاكم والمحكوم وبين السلطة والدولة والفرد،وأيضا في الجانب العسكري فيفن الحرب، ناهيك عن الإطار الفلسفي وعليه فهو يعبر حقيقة عن موروث حضاري، وبحسب الكونفوشيوسية فإن الحاكم الناجح هو الذي يستميل قلوب وعقول محكوميه بفضل قيم الحب والفضيلة وليس باستخدام القوة[1].

أولا: الرؤية الصينية لمفهوم القوة الناعمة

لقد أكد التقرير السياسي للمؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني عام 2012 على أهمية الثقافة والعامل الثقافي فيكسب النفوذ على المستوى الوطني ومما جاء فيه:" في عالم اليوم تشتبك الثقافة مع الاقتصاد والسياسة، مما يبرهن على أنها تحتل مكانة أكبر ودور أكثر أهمية في السباق من أجل نفوذ وطني شامل، أما في اجتماع الإدارة تجمع الشؤون الخارجية في 4 جانفي 2016 ،أكد الرئيس الصيني هو جينتاو أن: تحقيق المكانة والتفوق على المستوى الدولي يتم من خلال القوة الصلبة في المجال الاقتصادي، التكنولوجي والأمني، ومن خلال قوة ناعمة تتمثل في الثقافة[2].

أما الباحث الصيني" هونجهوامين" فقد حدد مصادر القوة الناعمة في خمسة موارد هي :الجاذبية الثقافية، القيم السياسية، النموذج التنموي الاقتصادي ، المؤسسات الدولية، الصورة الدولية[3].

---

[1] كلظم هاشم نعمة ماي ، **القوة الناعمة الصينية والعرب**، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة ، العدد2 ، 2017، ص 29.

[2] كلظم هاشم نعمة ماي ، **مرجع سابق**، ص 29-30.

[3] صليحة محمدي، **السياسة الصينية اتجاه إفريقيا توظيف القوة الناعمة لاستمالة القارة الإفريقية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد1 ،2017، ص 126.

ثانيا: حدود القوة الناعمة الصينية

إن الصين لا تستثني العالم في تنميتها، كما يحتاج العالم إلى الصين في استقراره وازدهاره، إذ أن الصين التي ترفع راية السالم والتنمية والتعاون وتلتزم بطريق التنمية السلمية، ستقدم مساهمات جديدة لصيانة السلام والتنمية في العالم.

حيث تبنت الصين عددا من عناصر القوة الناعمة في سياستها الخارجية كـ"الصعود السلمي والتنمية الاقتصادية"، والتي مثلت أهم أوجه خطابها السياسي الخارجي ، إذ أصبحت الصين قوة صاعدة في وقت قصير وقد مثل ذلك استياء من قبل جوارها لتقوية نفسها على حسابهم ، وهذا ما ساهم في إجبار حكومات تلك الدول على الاستفادة من تجربة التنمية السلمية الصينية ، والتي تحولت فيما بعد إلى نظرية تتمتع بجذب اقتصادي مؤثر، وفحوى هذه النظرية[1]:

- أن التنمية السلمية هي الطريق الأكيد لتحديث الصين.
- استمرارية تحديث الصين يساهم في تطوير السلام العالمي من خلال خلق بيئة عالمية سلمية.
- تستند الصين في تنميتها على قدراتها الذاتية وتطورها التكنولوجي.
- تسعى الصين إلى التكيف مع العولمة الاقتصادية من أجل خلق المنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة مع الدول الأخرى.
- التمسك بمبادئ التعاون والسلام والتنمية والسعي لبناء عالم متناغم يسوده الرخاء والسلام الدائم.

وبموجب هذه النظرية، فإن الصين تسعى إلى إرساء مبدأ السلم والتعاون الدولي والإقليمي انطلاقا من مبدأ احترام وحدة أراضي الدول الأخرى وسيادتها، والدفاع عنها في حالة التعرض إلى تهديدات خارجية[2].

وتشكل الحضارة الصينية عنصر آخر من عناصر القوى الناعمة .

---

[1] زياد جبارة ، **السياسة الأمريكية من القوة الصلبة إلى الذكية** ، صحيفة الحوار المتمدن ، العدد 6337 ، 31 /2018/8

[2] فراس محمد احمد، **الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة الصينية**، كلية العلوم السياسية ، جامعة الموصل، العراق، ص ص 22-23.

وفي الواقع فان التاريخ الطويل والجذور العميقة للحضارة الصينية تجعلها متقدمة خطوة إلى الأمام عن باقي شعوب آسيا، ويمكن القول إن تزايد اعتماد الصين على الثقافة الكونفوشيوسية وضعت الأساس للظهور رؤية لإعادة تشكيل القيم الآسيوية وخاصة لدول شرق آسيا على أساس الحضارة الصينية، وهي قيم تؤكد على الأخلاق واحترام الأسرة والنظام والتعليم والانسجام والعمل المكثف، أما عن تأثير القيم الكونفوشيوسية في دبلوماسية الصين العامة فهي تتلخص بما يأتي" إن تعيش في سلام مع جيرانك وتساعد على ازدهارهم وتضمن سلامتهم[1]".

ولذلك فإن القيم التي تتبناها دول شرق أسيا تشبه إلى حد كبير القيم الكونفوشيوسية نتيجة التأثر والتأثير بها ، وهذا ما أسماه كونفوشيوس بـ"العالم المتناغم"، وبالتالي فإن الصعود السلمي للصين مستلهم من المبادئ الكونفوشيوسية التي تؤكد على الطابع السلمي للسياسة الخارجية.

المبحث الثاني: أثر السياسة الخارجية الصينية على تحولات النسق الدولي

المطلب الأول: الصين ومبادرة الحزام والطريق

تعتبر إستراتجية البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين أو المعروف اختصارا سم إستراتجية "حزام واحد طريق واحد" المحرك الأساسي للسياسة الصينية داخليا وللدبلوماسية الصينية خارجيا، حيث دف إلى رفع راية التنمية السلمية عاليا على أساس رسخ طريق الحرير القديم، و المبادرة إلى شراكة التعاون الاقتصادي بين الدول في القارات الثلاثة "أسيا، أورو، إفريقيا" التي تقطعها على طول "الحزام والطريق"، في سبيل البناء المشترك لرابطة المصلحة المشتركة ورابطة المصير المشترك ورابطة المسؤولية المشتركة والتي تتمثل في الثقة السياسية المتبادلة والاندماج الاقتصادي والتسامح الثقافي.

أولا: مضمون إستراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين

[1] فراس محمد احمد ، **مرجع سابق**، ص 24.

تاريخيا يرجع طريق الحرير إلى القرن الثاني ق.م وسمي بذلك لاحتكار الصين وقتها صناعة الحرير واستخدامه كهدايا في العلاقات الدبلوماسية، وكان هذا الطريق عبارة عن مجموعة من الطرق المترابطة تسلكه القوافل تهدف إلى نقل البضائع التجارية بين الصين وأسيا الوسطى وبلاد الفرس والعرب وأسيا الصغرى وأوروبا، وكان من أهم هذه البضائع الحرير والخزف والزجاج والأحجار الكريمة والتوابل، وظل طريق الحرير يلعب دورا هاما في التبادل التجاري والثقافي بين الشعوب والحضارات التي يمر عبرها حتى القرن السادس عشر الميلادي[1].

وواكب هذا الطريق البري طريق بحري عبارة عن مجموعة من الطرق التجارية البحرية التي ازدهرت تزامنا مع طريق الحرير البري، وكان هذا الطريق البحري يربط بين الصين ومناطق في أسيا وإفريقيا، وينقل خلاله سلع تجارية أخرى أشهرها التوابل والمنسوجات والمشغولات المعدنية[2].

وفي خريف عام 2013 ،أطلق الرئيس الصيني "شي جين بينغ" مشروعا اقتصاد استراتيجيا غير مسبوق، وهو مشروع "البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين" المعروف باسم "الحزام والطريق"[3].43

وقد أطلقت عليه العديد من التوصيفات، حيث وصفه الرئيس " "شي جين بينغ" نفسه بأنه "مشروع القرن" الذي سيبدأ عصرا جديدا وذهبيا من العولمة مع مطلع الألفية الجديدة، كما وصفته صحيفة وول ستريت جورنال بأنه "خطة مارشال الصينية"[4]. 65

---

[1] نهلة محمد أحمد جبر، **طريق الحرير– إستراتيجية القوة الناعمة**– ، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عدد 171، 2017، ص 161-162.

[2] نهلة محمد أحمد جبر، **مرجع سابق**، ص ص 161-162.

[3] إن مبادرة الحزام والطريق تحولت من كونها مبادرة إلى إستراتيجية فقد تضمنت الخطط والأهداف المستقبلية حيث سترتبط وتعتمد على وسائل و أدوات وآليات متعددة ومن ثم تنفيذ الخطط وترجمتها، ليتم فيما بعد تقويمها وتقيمها في سبيل تطابقها الأهداف والمصالح العليا للبلاد، أنظر: باهر مردان مضخور، **إستراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين**، مجلة دراسات دولية،، مركز الدراسات الإستراتيجية، عدد 67، 2016، ص 189.

[4] محمد حميشي، **العالم العربي ومشروع الحزام والطريق الصيني**، مجلة دراسات شرقية أوسطية، عدد 80، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2017، ص 53.

[5] باهر مردان، **مرجع سابق**، ص 193.

[6] عزت شحرور، **مبادرة الحزام والطريق رؤية نقدية**، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2017، ص 03.

ولم يكن الرئيس الصيني "شي جين بينغ" أول من أطلق المبادرة، فقد سبقه رئيس الوزراء الصيني الأسبق "لي بنغ" بعشرة أعوام خلال جولة له في دول أسيا الوسطى عام 1994، وكانت الفكرة قد راودت أيضا رئيس الوزراء الياباني "هاشيموتو" سنة 1997، بهدف تعزيز التعاون بين بلاده ودول آسيا الوسطى وجنوب القوقاز والوصول بها إلى تنمية دولية وسريعة، وطرحت الهند أيضا عام 2002 فكرة "ممر مواصلات "شمال – جنوب يربط الهند بروسيا عبر إيران والقوقاز، أما الاتحاد الأوروبي فقد اقترح عام 2009 ما عرف باسم "طريق الحرير الجديد" لمد خط أنابيب ينقل الغاز من أسيا إلى أوروبا بهدف تقليل الاعتماد على الغاز الروسي، فيما اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2011 إستراتيجية طريق الحرير الجديدة التي تهدف إلى بناء شبكة خطوط حديدية لتعزيز التعاون الاقتصادي بين أفغانستان وجمهوريات أسيا الوسطى ودول جنوب أسيا، لكن الرؤية الأكثر وضوحا تولدت من بنات أفكار "شو شن دا"، نائب رئيس الهيئة الوطنية العامة للضرائب في الصين، الذي قدمها كمقترح لوزارة التجارة الصينية تحت عنوان "خطة مارشال الصينية "مقتبسا الاسم من المبادرة المعروفة لوزير الخارجية الأمريكي "جورج مارشال" لمساعدة الدول الأوروبية في إعادة إعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية وبناء اقتصاداتها من جديد وجاءت مبادرة "شو" كرد صيني على الأزمة المالية والركود الاقتصادي العالمي عام 2008، تقوم الفكرة على استخدام الاحتياطي الاستراتيجي الصيني العملة لمنح قروض إلى الدول النامية، تستخدم لبناء مشاريع تنفذها شركات صينية في تلك الدولة، ليتم بعدها تطوير الفكرة بعد سلسلة من النقاشات وجلسات العصف الذهني في أروقة مراكز البحث وأوعية الفكر الحزبية والحكومية الصينية لتصبح بعد ذلك "إستراتيجية الحزام والطريق"[1].

ومبادرة الحزام والطريق الصينية شملت معظم القارات الخمسة، وقد أبدت كل الدول الأطراف فيها استجابة معها، ما يعني نجاح الصين في جلب الاهتمام والتفاعل الإيجابي لمبادرتها، يبين الجدول أيضاً اختلاف لدى الأطراف في طريق الاستجابة بحيث وقعت 52 دولة من مجموع 93 دولة على اتفاقية البنك الآسيوي للاستثمار في مبادرة الحزام الطريق، وأبدت 33 دولة عن

[1] لمياء مخلوفي، **إستراتجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وإفريقيا**، مجلة مدارات، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،عدد ديسمبر 2017، ص ص 177-178.

اهتمامها العميق بمبادرة الحزام والطريق الصينية وهي دول تقع في أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء، شمال أفريقيا و الشرق الأوسط ذات اقتصادات متوسطة- كذلك يلاحظ أن الدول الأطراف في مبادرة الحزام و الطريق الصينية و شكل التعاون فيها) أن هناك تسع دولة حددت مجال التعاون التي تستهدف مشاركتها في المبادرة الصينية واغلبها اختار مجال البنى التحتية و النقل لأنها توفر منها عائدات حركة الاستيراد و التصدير و الملاحة البحرية.

ثانيا: مقومات وأهداف الإستراتيجية

أ-مقومات إستراتيجية الحزام والطريق الصينية

تتسم إستراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة للقرن الحادي والعشرين بعدد من المقومات المهمة كالتالي[1]:

- تقوم على فلسفة تتجاوز المفهوم الجغرافي التقليدي الضيق لمشروعات التعاون الإقليمي، بمعنى أنها لا تستند إلى تعريف جغرافي وجيوسياسي مغلق يقصرها على إقليم جغرافي واحد، بل العكس فقد استندت المبادرة منذ البداية إلى نطاق جغرافي يضم أكبر عدد من الدول، وأكبر عدد من الأقاليم الجغرافية (شرق أسيا، جنوب شرق أسيا، وسط أسيا، الشرق الأوسط إفريقيا، وسط أوروبا.
- أنها تقوم على الربط بين التجارة والتنمية، ما يعطيها أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاديات النامية والناشئة .يتعلق وجود عدد من المؤسسات المالية المهمة الداعمة لتوفير التمويل اللازم لتطبيق الإستراتيجية خاصة مشروعات البنية التحتية حيث نجد صندوق طريق الحرير، البنك الأسيوي لتنمية البنية الأساسية...الخ.

كما تتضمن الإستراتيجية الصينية مشاريع تنموية هائلة ومتنوعة تتعلق بشق الطرق ومد سكك الحديد وبناء المنشآت الأساسية لضمان سلاسة الشحن البري والبحري والجوي والممرات العابرة للحدود للطاقة الكهربائية، إضافة إلى توصيل كابلات وشبكات الاتصال التي تسمى

[1] محمد فايز فرحات، **مصر والتوجه شرقا –المقومات شرط النجاح–**، مجلة آفاق آسيوية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 02، 2017، ص ص 32-33.

مناطق به "طريق الحرير المعلوماتي" إنشاء مناطق التجارة الحرة لتنشيط التجارة متعددة الأطراف وتنمية الأعمال التجارية الإلكترونية العابرة للحدود والتعاون في تطوير الطاقات النظيفة والمتجددة وفي الحفاظ على التنوع البيولوجي ومواجهة التغير المناخي والاحتباس الحراري لبناء "طريق الحرير الأخضر[1]".

ب– أهداف إستراتيجية الحزام والطريق الصينية

حدد القائمون على مشروع الحزام والطريق خمسة أهداف أساسية تشمل الأبعاد الاقتصادية والمالية، الجيوسياسية والثقافية الحضارية وهي[2]:

- **سياسة الربط:** تعتزم المبادرة إلى حث الدول على المشاركة والعمل فالتعاون فيما بينها لإنجاز المبادرة.
- **التبادل الثقافي:** مشروع الحزام والطريق يهدف لتشجيع الأفراد وربطهم بين بعضهم البعض عبر تفاعلات الصداقة بين المؤسسات، فضلاً عن ذلك التفاهم الثقافي الأعمق من اجل التعاون العالمي.
- **التكامل المالي:** المبادرة تهدف إلى تحسين التعاون المالي والنقدي، وفي ان واحد مراقب التعامل مع المخاطر والتفاعلات المالية العامة، بالإضافة إلى أنها تبحث عن نطاق واسع لصرف العملة.
- **التجارة والاستثمار:** تهدف المبادرة العابرة للحدود إلى تسهيل التجارة والاستثمار والتعاون بين الدول تشجيعا للتكامل الاقتصادي.
- **مرافق الاتصال:** تتضمن المبادرة بناء مرافق (منشآت) تمكن الاتصال السريع بين الدول المنخرطة في المشروع، مثل إعادة بناء وتطوير الموانئ، إزالة الحدود، إقامة طرق... ، فضلا عن خلق شبكات تطوير الطرق الشريعة والسكك الحديدية وخطوط الألياف البصرية بين الدول على طول الحزام والطريق.

[1] نهلة محمد أحمد جبر، **مرجع سابق**، ص 162.

[2] جلال الحفناوي، **طريق الحرير القديم– في طريق الحرير الجديد–**، تحرير محمد السيد سليم وآخرون، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001 ،ص14.

وفي تفاصيل الأهداف الموسعة لمشروع الحزام والطريق، تعتزم الصين من خلال مشروعها تحقيق الأهداف التالية:

- الاستفادة من نمو التجارة العالمية: فمن المتوقع أن تزيد التجارة العالمية في السنوات المقبلة، من خلال عدة عوامل من بينها الزيادة المتوقعة في حجم الطبقة الوسطى في العديد من دول العالم، من بينها منطقتي آسيا والمحيط الهادي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبنمو التجارة العالمية تصل الصين لتصريف منتجاتها إلى العالم[1].
- **تعزيز مكانة العملة الصينية (اليوان) عالميا:** تهدف الصين عبر مشروعها إلى توسيع نطاق تداول عملتها الوطنية اليوان وجعلها عملة رئيسية في التبادل التجاري العالمي، خاصة بعدما تمكن اليوان سنة 2016 إلى الانضمام إلى سلة حقوق السحب الخاصة " التابعة إلى سلة النقد الدولي إلى جانب أربع عملات أخرى مدرجة وهي الدولار الأمريكي، اليورو الأوروبي، والين الياباني والجنيه الإسترليني، و يمثل استخدام " اليوان" في تسوية التعاملات التجارية الصينية مع الدول الأعضاء في المبادرة خطوة كبيرة تسعى إليها الصين لتداول عملتها الوطنية[2].
- **تطوير الاقتصاد الصيني:** تسعى الحكومة الصينية إلى تبني العديد من المبادرات لتطوير المناطق الغربية في البلاد والتي تعاني من ضعف اقتصادي، وعليه أطلقت الصين في عام 2000 حملة في هذا الإطار تحت شعار "الاتجاه غرباً" لتحفيز النمو الاقتصادي هناك، وقامت باستثمار مليارات الدولارات لاستكشاف النفط والغاز الطبيعي في تلك المناطق، وسوف تسهم مبادرة الحزام و الطريق، وسوف تسهم هذه الأخيرة بالتحديد الحزام البري في تطوير إقليمي سينغيانغ

[1] مايكل براون وآخرون، **صعود الصين**، ترجمة: مصطفي قاسم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010 ،ص 23-26.

[2] علي صلاح، **مشروع الحزام و الطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي ؟**، تقرير المستقبل في دورية اتجاهات الأحداث، العدد 26 ،أبوظبي: مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة، 2018 ،ص 03

وقانسو اقتصاديا وغيرهما من الأقاليم الغربية، ومن ثم تمثل المبادرة في جانبها محاول لإحداث توازن في تنمية الاقتصادية بين مختلف مناطق الدولة[1].

تهدف الصين من جهة أخرى عبر مشروعها إلى دعم خطتها الاقتصادية التي تحمل شعار "صنع في الصين 2025 "والتي تهدف إلى تحويل الصين إلى اقتصاد متقدم ذي قيمة مضافة عالية، مع نقل الشركات ذات التصنيع المنخفض إلى الدول الأخرى في منطقة جنوب شرق آسيا وهذا سيسهم على المدى طويل في جعل الاقتصاد الصيني ينمو بوتيرة أسرع شرق آسيا من الاقتصاد العالمي بحيث أن المبادرة الصينية تجعل الاقتصاد الصين يصبح محرك الاقتصاد العالمي بإعادة المكانة للاقتصاديات الكبرى الصاعدة[2].

المبحث الثاني:مستقبل السياسة الخارجية الصينية في ظل إرهاصات تحول النظام الدولي المتعدد الأقطاب

يعد مبدأ "نسق دولي متعدد القطبية" مبدأ رئيسيًا في حركة السياسة الخارجية الصينية، حيث اتضحت معالمه عالميا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي، ودعمت الصين مبدأ "عالم متعدد الأقطاب" يقوم على عدد من القوى الدولية التي باستطاعتها أن تحقق التوازن مع التأثير العالمي للقوة الأمريكية، رفضت الصين الهيمنة الأمريكية على الشئون العالمية ودعت لنسق دولي متعدد الأقطاب يحقق مصالح الأطراف كافة وهو ما انعكس الصين وسعيها نحو تأسيس "نسق دولي متعدد الأقطاب"، لذا، تركزت الرؤية الصينية على ضرورة تعزيز القوة الصينية الشاملة للوصول إلى نسق دولي تعددي[3].

---

[1] علي صلاح، **مرجع سابق**، ص 14.

[2] فرانسوا لو موان، **الاقتصاد الصيني**، ترجمة: صباح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص 07

[3] محمد سعد أبو عامود، **نحو نظام دولي متعدد الأقطاب: العلاقات الأمريكية الصينية، السياسة الدولية**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد 145، يوليو 2001، ص ص 98-99.

تشكل التعددية القطبية – من وجهة النظر الصينية- أساسًا هامًا لتحقيق سلام دائم في العالم حيث أنها ستؤدي إلى بناء نظام سياسي واقتصادي عادل وستضع إطار عمل سياسي دولي مستقر نسبيًا وتعزيز التبادلات والتعاون، إذ يجب أن تكون الدول جميعًا أعضاء متساوون في المجتمع الدولي دون الهيمنة مع إتباع نموذج للتنمية المشتركة في إطار من الثقة المتبادلة والمساواة والحوار ومحاولة تسوية المنازعات من خلال السبل السلمية والحوار، وهو النهج الذي تمسكت به الصين[1]، وبذلك، رفضت السياسة الخارجية الصينية فكرة الأحادية القطبية، داعية إلى بناء نسق دولي جديد يحقق مصالح جميع الدول ولا يسمح بانفراد دولة بقيادة العالم حيث ترى الصين أن التعددية القطبية تمثل قاعدة مهمة للسلام العالمي، وأن إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية ضمان أساسي لهذا السلام، ولابد أن تستفيد كافة الأمم على قدم المساواة من الآثار الجانبية للعولمة بأبعادها المختلفة خاصة الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين[2].

المطلب الأول: الآليات السياسية والاقتصادية

من منطلق هدف إرساء نسق دولي تعددي، اتبعت الصين عدد من الآليات تهدف إلى الحوار السلمي وتعزيز التعاون والاستفادة المتبادلة، ويعد مدخل توسيع العلاقات التجارية والتعاون التكنولوجي، والمبادلات العلمية والثقافية مع كل دول ومناطق العالم، ومن ثم، تشجيع ما يصفه الصينيون بالرخاء المشترك، أحد المداخل الجوهرية التي تتمسك بها الصين في تنمية علاقاتها الخارجية.

أولا: الآليات السياسية

تحاول الصين التموضع في المنظمات الدولية؛ لتوطين نفوذها وحضورها الدولي، وهو ما انكشف أثناء جائحة كوفيد-19، مستغلة تراجع القيادة الأمريكية للمنظمات الدوليةكما سعت

[1] **نفسه**، ص 99.

[2] محمد سعد أبو عامود، **مرجع سابق**، ص 100.

الصين خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى إعادة هيكلة بنية وقواعد المنظمات الدولية، من خلال مزيج من بناء التحالفات، وتقديم إسهامات مالية في التوقيت الاستراتيجي- الذي تريده— وصياغة رؤية إستراتيجية لمستقبل النسق الدولي، وقد أحرزت في ذلک نجاحا في تعزيز انخراطها في منظمة الأمم المتحدة بهدف حماية مصالحها ومراعاة الخصوصية السياسية للدول ونظمها السياسية، وإعادة صياغة قواعد النسق الدولي بحيث تراعي التفاوتات بين الدول على مستوى القيم والثقافات والنظم السياسية[1].

وقد عملت الصين منذ سنوات عديدة على أن يتولى مواطنوها مناصب قيادية عليا في العديد من الهيئات الأممية، فمنذ عام 2019 يرأس وكالة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "شو دونيو"، الذي شغل منصب وزير الزراعة وشؤون الريف في الصين، بينما يتولى "هولين جاو" الذي بدأ حياته المهنية في وزارة البريد والاتصالات الصينية، للمرة الثانية منصب الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات منذ عام 2018، كما عين الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش" في يونيو 2017 نائب وزير الخارجية الصيني السابق "ليو زنمين" في منصب وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهي هيئة تقدم المشورة إلى الأمين العام بشأن جميع المسائل المتصلة بالتنمية بما في ذلک تغير المناخ وإدارة الانترنت وتمويل التنمية، وتتولى "فانج ليو" للمرة الثانية منصب الأمين العام لمنظمة الطيران المدني الدولي "الإيكاو"[2].

إضافة إلى ذلك، اختارت الصين القارة الأفريقية كساحة أو مسرح عمليات لبيئة ما بعد الحرب الباردة في مسعاها الرامي إلى إضعاف القوى الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة، بحيث يُخلق وضع دولي ملائم لمصالح الصين العالمية، فخطاب جنوب-جنوب الذي تعتمده الصين في

[1] علي سيد فؤاد، **أثر التغيرات في النظام الدولي علي السياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية**، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004، ص 199.

[2] شريفة كلاع، **نحو إعادة تشكيل نظام عاملي جديد وخلق عالم متعدد الأقطاب: الملامح والمؤشرات وأي دور للصين في ذلک؟**، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 5 ،العدد 2 ،السنة 2021، ص 81

تعاملاتها مع الدول الأفريقية يلقى صدى إيجابيا لدى دول القارة لتتحول بموجبه الصين وكأنها الناطق باسم الدول النامية من خلال دعوتها إلى خلق بيئة دولية تعددية، وإعادة النظر بالاقتصاد العالمي الذي يتصف بميزتين هما عدم العدالة وإهمال حقوق الفقراء، ويؤكد الرئيس الصيني السابق (هوجنتاو) هذا المسعى من خلال اعتقاده بأن الصين تعد حاليا مشاركا أساسيا في النسق الدولي، الذي أصبح التوجه نحو تعددية الأقطاب فيه أمرا لا يمكن التراجع عنه[1].

ثانيا: الآليات الاقتصادية

جدير بالذكر أنه لم يعد للأيديولوجية الدور الحاسم في تشكيل رؤية الصين وصياغة أنماط تفاعلاتها الخارجية، وتراجعت إلى حد كبير–مقارنة بفترة الحرب الباردة– أمام مقتضيات المصلحة الوطنية، وأصبحت الأفكار القائمة على الإيديولوجية كأدوات ومعايير فعالة لتصنيف الأصدقاء والخصوم غير واقعية[2]، بل وسعت الصين لبناء تعاون اقتصادي أكثر من ميلها للتعاون السياسي، حيث أن" تطوير وتنمية الاقتصاد الصيني هي السبيل لإرغام العالم على الاستماع إليك"، وهي المقولة التي تؤمن بها الصين خاصة بعد ما أصبحت تجربة الصين التي تمزج بين نمو اقتصادي سريع، واستقرار سياسي واضح ونموذجا تنمويًا يجذب الكثيرية، وبالتالي، فلقد أقامت الصين علاقات مختلفة من أجل تحقيق الاستفادة والمنفعة الاقتصادية القائمة على تحقيق المصالح الصينية على أساس المنفعة المتبادلة[3].

[1] ابتسام محمد العامري، **الدور الصيني في أفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة، مجلة المستقبل العربي**، المجلد 40، العدد 46، ديسمبر 2017، لبنان، ص 134.

[2] علي سيد فؤاد، **مرجع سابق**، ص ص 123- 124.

[3] شريفة كلاع، **مرجع سابق** ، ص 82.

أ-تنمية الصين ونظام الدولار الأمريكي:

بجانب سعي الصين إلى زيادة نفوذها في المؤسسات المالية الدولية القائمة([32])، تعمل الصين في الوقت نفسه على تأسيس مجموعة جديدة من المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية بقيادتها، كبنوك تهدف إلى تطوير البنى التحتية وتعمل بشكل أساسي على دعم مبادرة الحزام والطريق، تمامًا مثل الولايات المتحدة التي أنشأت البنك الدولي عام 1944 الذي يهدف إلى الحد من الفقر وتقديم القروض للمشاريع الرأسمالية، وأنشأت صندوق النقد الدولي (IMF) عام 1945 بهدف إعادة بناء أنظمة الدفع الدولي[1].

فعلى نفس خطى الولايات المتحدة، لعبت الصين في السنوات الأخيرة الصين دورًا رائدًا في إنشاء مؤسسات مالية دولية تحت قيادتها، كإنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)، وهو بنك تنمية متعدد الأطراف يهدف إلى دعم تطوير البنية التحتية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ منذ أن اقترحه الرئيس "شي جين بينغ" في عام 2013، ثم بدأ عمله رسميًا في الأول من يناير 2016، وكذلك ساهمت الصين في إنشاء بنك التنمية الجديد التابع لمجموعة البريكس BRICS، في منتصف عام 2014، من قبل دول البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا)؛ لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة داخل البريكس، الذي تم اقتراحه من قبل الهند عام 2012، وتم الإعلان عن إنشاءه في قمة البريكس في البرازيل في يوليو 2014 في الذكرى السبعين لمؤتمر بريتون وودز في عام 1944، والذي تم تفسيره على أنه تحد لنظام بريتون وودز، بجانب تأسيس صندوق الاحتياطي الطارئ للبريكس وبنك تنمية منظمة شنغهاي للتعاون الذي لا يزال قيد المناقشة ، وصندوق طريق الحرير، بالإضافة إلى منظمة شنغهاي

[1] نعوم تشومسكي؛ **الدول المارقة: استخدام القوة في الشؤون العالمية**، ترجمة: أسامة أسبر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ص 37-38.

للتعاون، وهم يمثلون جميعًا ثقلًا موازنًا إقليميًا للكيانات التي يقودها الغرب مثل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي ومؤخرًا البنك المركزي الأوروبي- الذي هيمن على النظام المالي العالمي منذ إدخال نظام بريتون وودز بعد الحرب العالمية الثانية، ويمكن القول إن الصين هي الدولة الثالثة فقط في التاريخ، بعد بريطانيا والولايات المتحدة التي لديها القدرة على تشكيل وقيادة نظام عالمي للمال والتجارة[1].

ب-تأثير التكنولوجيا الصينية:

يعزز الدور المتنامي للشركات الصينية في إنتاج وبيع السلع الرقمية وتقديم الخدمات المالية القائمة على التكنولوجيا (fintech) قوة المبادرة ويمنح الصين نفوذاً أكبر في أماكن أكثر، ويسمح للشركات الصينية بزيادة قوتها السوقية، وإجبار ملايين المستهلكين في بلدان المبادرة على استخدام التطبيقات التي طورتها الشركات الصينية لتلبية احتياجاتهم المصرفية، وعلى الرغم من أن هذه الإستراتيجية التقنية تسبق ظهور مبادرة الحزام والطريق ولا تقتصر على بلدان المبادرة، إلا أنها تمكن الصين من زيادة قوتها وأن يسمح لها بترجمة التأثير الاقتصادي للمبادرة لتحقيق مكاسب سياسية، كمعاقبة الدول التي تتخذ مواقف تتعارض مع المصالح الصينية بشأن القضايا الخلافية المتعلقة بالسياسات الداخلية والخارجية للصين، بما في ذلك اضطهادها لأقلية الإيغور، وقمعها للحريات في هونغ كونغ، وعسكرة بحر الصين الجنوبي، كما يمكنها استخدام الحوافز الاقتصادية لإقناع الدول بتعزيز المواقف المفضلة للصين[2].

[1] محمد السيد سليم، **واقع ومستقبل التحالفات في آسيا- السياسة الدولية**-، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،القاهرة، العدد 183، يناير 2011، ص 52.

[2] Jacob J. Lew and Gary Roughead, Chairs, Jennifer Hillman and David Sacks, China's Belt and Road Implications for the United States, The Council on Foreign Relations (CFR), Independent Task Force Report No. 79, March 2021, P. 18

ج–الموانئ:

كما يمكن للصين أن تستخدم استثماراتها المتزايدة في الموانئ ونفوذها عليها في بلدان مبادرة الحزام والطريق لإبراز قوتها في مناطق جديدة وربما لجمع معلومات استخبارية عن الجيش الأمريكي، إذا استخدمت الولايات المتحدة أيضًا هذه الموانئ والمرافق الأخرى نفسها أو في الأماكن التي قامت فيها الشركات الصينية ببناء بنية تحتية حيوية، مثل شبكات الاتصالات ومحطات الطاقة، والتي تحتفظ فيها الشركات الصينية بالسيطرة التشغيلية على هذه البنية التحتية، ويمكن للصين إيقاف تشغيل شبكة الكهرباء أو شبكة الاتصالات في الدولة لإجبار الدولة على اتخاذ الإجراءات التي تفضلها الصين، ويمكن لبكين استخدام هذا النفوذ للضغط على بلد ما لمنع وصول القوات الأمريكية، وستجعل مشاريع مبادرة الحزام والطريق أيضًا من الصعب معالجة تغير المناخ العالمي، من خلال تصدير محطات الطاقة التي تعمل بالفحم وتشجيع بناء بنية تحتية تولد انبعاثات كثيفة الكربون في البلدان الأخرى، كما هو الحال في الصين نفسها[1].

المطلب الثاني:التحديات التي تواجه الصين كقوة صاعدة في النسق الدولي في القرن الحادي والعشرين

أولا: تحديات سياسية وإيديولوجية

أ– **تحديات سياسية**

سعت الولايات المتحدة لإضفاء الشرعية على نموذجها الاقتصادي من خلال إدخال نظام سياسي متماسك قائمًا على مبادئ الديمقراطية الليبرالية. من ناحية أخرى، تستخدم الصين قوتها الاقتصادية للحصول على الشرعية لنموذجها السياسي، ولكن يمكن أن يؤدي هذا إلى نتائج عكسية على المدى الطويل بسبب ثلاثة أسباب هي: ميل الناس عمومًا إلى المطالبة بالحقوق

[1] حسن إبراهيم سعد، **السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة**، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة، 2007، ص 114.

والحريات بعد تحقيق بعض النمو المادي، وعدم تكيف النظام الصيني سياسيًا مع التنوع الثقافي/الأيديولوجي.

فضلاً عن نقص الشفافية والمعلومات، فنظريًا، يضمن الدستور الصيني الحرية لمواطنيه. ومع ذلك، يحظر قانون الأمن السيبراني استخدام الإنترنت لتعريض السيادة للخطر، وقلب النظام الاشتراكي، والتحريض على الانفصالية، وكسر الوحدة الوطنية، والدعوة إلى الإرهاب أو التطرف، والدعوة إلى الكراهية العرقية والتمييز العرقي، إنشاء أو نشر معلومات كاذبة لتعطيل النظام الاقتصادي أو الاجتماعي؛ وبموجب هذا القانون، يتم استهداف الأصوات المعارضة وغالبًا ما يتم تحويلهم إلى سجناء سياسيين بسبب الخلاف مع المسؤولين في السلطة.

وعلاوة على ذلك، فإن للصين نهجًا فريدًا، يتناقض مع نهج الولايات المتحدة، يتمثل في أنها تعزز التعاون الاقتصادي بين الدول، وأن نمو أحد الأطراف يؤتي ثماره تلقائيًا للطرف الآخر، وبعبارة أخرى، أدخلت الصين حالة فريدة من نوعها من رأسمالية الدولة يحقق مكتسبات اقتصادية مفيدة للطرفين معًا. ومع ذلك، من غير المرجح أن يظل النموذج الصيني محافظًا على نفسه من الضغط الدولي، وانتقاد المجتمع المدني العالمي، وحركات الحقوق المدنية الإقليمية، ولا يروق للمستثمرين أو الشركات متعددة الجنسيات للعمل في النظام الصيني الذي يفتقر إلى الشفافية.[1]

ب–تحديات إيديولوجية

إن التحدي الأساسي الذي تواجهه القيادة السياسية الصينية أمام رغبتها في أن تصبح قوة عظمى في القرن الحادي والعشرين لا يتعلق بالاقتصاد ولا بالقوة العسكرية، ولكن يكمن في عدم وجود أيديولوجية يتم تصديرها إلى العالم أو على الأقل لشركائها الاقتصاديين والاستراتيجيين، فعلى الرغم من أن الكونفوشيوسية تقع في قلب الثقافة الصينية، إلا أنها لا تملك معايير سياسية محددة يمكن تبنيها لتطوير نظام سياسي. وقد لاحظ "هنتنجتون" أن التراث الكونفوشيوسي، بتركيزه على

[1] حسن إبراهيم سعد، **مرجع سابق**، ص 115-116.

السلطة والنظام والتسلسل الهرمي وسيادة مفهوم الجماعة على الفرد، يخلق عقبات أمام التحول الديمقراطي، ومع ذلک، هناک بعض المبادئ الأساسية الراسخة في النظرية السياسية أحدها هو أن السلطويةAuthoritarianism ، في أشكالها المباشرة أو غير المباشرة، لا يمكن معاملته على أنه أيديولوجية سياسية مشروعة، ففي حالة الصين، هناک غياب لبدائل مفاهيمية كأفكار الإجماع وفقا لجون لوک ، والسيادة الشعبية وفقا روسو ، والحرية الفردية وفقا لجون ستوارت ميل[1].

ثانيا: تحديات ثقافية وتحدي المشكلة التايوانية

أ–تحديات ثقافية:

تعد الثقافة كيان معقد، ويرجع هذا التعقيد إلى كون الثقافة ليست ثابتة وتتغير بدرجات ونطاقات متفاوتة؛ كاختلاف الثقافة الوطنية في **المناطق** النائية عن الحضرية؛ لذلک لا يمكن أن تكون هناک ثقافة صينية موحدة يمكن التعامل معها ككيان واحد، ولكن هناک سياق اجتماعي واسع تعمل وتتطور فيه الثقافات الفرعية المختلفة يتأثر في الغالب بفلسفة كونفوشيوس. ومن ناحية أخرى، أثرت العولمة التي تقودها الولايات المتحدة على مختلف الثقافات، ومع ذلک، فإن المجتمعات المغلقة مثل روسيا والصين في وضع يمكنها من مقاومة التغيير ومعارضة أي محاولة لتغيير أنظمتها الاجتماعية، وفي ذات السياق، تعمل الصين على تحسين موارد قوتها الناعمة؛ ولذلک، أنشئت جامعات ومختبرات دولية وبعض برامج التبادل للسماح للأجانب بالدخول والتفاعل مع الصينيين لتصدير ثقافتهم المحلية. ومع ذلک، لا تتقابل القوة الناعمة في المجال العام الذي تسيطر عليه الدولة بشكل علني مع الحريات المحدودة. على سبيل المثال، لا يوجد Facebook و Twitterفي الصين لعامة الناس، وهذا يجعلهم مجتمعًا من عالم آخر؛ ونتيجة لذلک، فقدت الثقافة الصينية المبادئ الأساسية التي يحملها كل مجتمع تعددي، كالقدرة على القبول والاستيعاب

[1] ياسين عامر عبد الجبار الربيعي، **واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي – القيود والفرص**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2018، ص ص 119-120.

والامتصاص؛ ومن ثم، هناك تصور قوي بأنه مع نمو الصين اقتصاديًا، فمن المرجح أنها ستعارض الديمقراطية والقيم الليبرالية والحريات في جميع أنحاء العالم[1].

ب– تحدي المشكلة التايوانية

رغم إصرار القادة الصينيون على أن صعودهم سلمي، تظل تايوان قضية خلافية، فمنذ سبعينيات القرن الماضي، وافقت واشنطن على أنه "لا توجد سوى صين واحدة وأن تايوان جزء من الصين"، وأن "حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة في الصين؛ تايوان هي مقاطعة صينية؛ تحرير تايوان شأن داخلي للصين ولا يحق لأي دولة أخرى التدخل فيه، ويجب سحب جميع القوات والمنشآت العسكرية الأمريكية من تايوان. تعارض الحكومة الصينية بشدة أي أنشطة تهدف إلى إقامة "صين واحدة وتايوان واحدة"، كما وعدت بكين بعدم السعي إلى الهيمنة الإقليمية، ومع ذلك، ضمنت أمريكا الاستقلال الفعلي لتايوان ووعدت بالدفاع عن تايوان إذا استخدمت الصين القوة.[2]

وينص قانون العلاقات مع تايوان – Taiwan Relations Act على:

- الحفاظ على العلاقات التجارية والثقافية وغيرها من العلاقات الودية الشاملة والوثيقة بين شعب الولايات المتحدة وشعب تايوان، وكذلك شعب الصين وجميع الشعوب الأخرى في منطقة غرب المحيط الهادئ
- أن قرار الولايات المتحدة بإقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية يعتمد على تقرير مستقبل تايوان بالوسائل السلمية، وأن أي جهد لتقرير مستقبل تايوان بطرق أخرى غير الوسائل السلمية، بما في ذلك المقاطعة أو الحظر، من شأنه تهديد السلام والأمن في منطقة غرب المحيط الهادئ وإثارة قلق الولايات المتحدة بشدة.

[1] Farah Adeed & Saleha Anwar, Beyond the End of History and the Chinese Century: An Analysis of the post-COVID-19 World Order**, International Review of Social Sciences**, Vol. 8, Issue.12, December 2020, P.P. 34 – 36

[2] محمد سعد أبو عامود، **مرجع سابق**، ص ص 96-97.

- تزويد الولايات المتحدة لتايوان بأسلحة ذات طابع دفاعي؛ والحفاظ على قدرة الولايات المتحدة على مقاومة أي لجوء إلى القوة أو غيرها من أشكال الإكراه التي من شأنها أن تعرض للخطر الأمن أو النظام الاجتماعي أو الاقتصادي للشعب في تايوان.[1]

وفي أوائل عام 2019، تحدث الرئيس الصيني- شي-عن رغبته في إعادة التوحيد، حيث قدم إطارًا لدولة واحدة ونظامين، مثل ذلك الذي حدد علاقة هونج كونج مع بكين؛ وسرعان ما رفض قادة تايوان ذلك، مشيرين إلى أن بكين انتهكت إطار هونج كونج وفرضت قوانين أمنية صارمة، مما قلل من الديمقراطية والحكم الذاتي هناك، وفي عهد "شي"، تابعت الصين أيضًا الإبادة الجماعية الجينية والنفسية لمسلمي الأويغور في معسكرات الاعتقال، كما هددت الصين مرارًا وتكرارا بالحرب إذا أعلنت تايوان استقلالها الرسمي وأرسلت العديد من الطائرات العسكرية عبر مضيق تايوان في سبتمبر 2020 بعد أن بدا أن أمريكا ستبيع تايوان أسلحة متطورة، بما في ذلك الطائرات بدون طيار والصواريخ التي يمكن أن تصل إلى أهداف في معظم أنحاء الصين، وبعد ذلك، زادت الصين من اختبارات الصواريخ وأرسلت الطائرات بالقرب من تايوان، وزادت دعايتها الدعائية إلى حرب محتملة مع الصين وأمريكا[2].

[1] محمد سعد أبو عامود، **مرجع سابق**، ص 99.

[2] حسن إبراهيم سعد، **مرجع سابق**، ص 137.

الخاتمة

الخاتمة:

الصين هي تلك الدولة التي تشق طريقها نحو مرتبة القوة العالمية، فلازالت ومنذ عقود تتصدر أو على الأقل تدرج في القوائم والمشاهد التي توضع للقوى الصاعدة، هذا وقد حجب دورها وكثرة الاهتمام به بقية تجارب الصعود السباق والمزامنّة ومن خلال دراستنا والتي تمحور موضوعها حول (السياسة الخارجية الصينية وانعكاساتها على تحولات النسق الدولي)، نستنتج ما يلي:

- السياسة الخارجية عبارة عن سلوكيات وتوجهات لدولة معينة اتجاه محيطها الخارجي بُغْية تحقيق أهدافها من خلال الوسائل المعتمدة.
- تعتبر السياسة الخارجية إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي.
- تعد المحددات العسكرية في الصين أكبر قوة عسكرية إقليمية في منطقة شرق آسيا، وهي من أكبر الدول إنفاقا في الجانب العسكري، إضافة إلى قدراتها النووية (منذ 1964) هذا وقد لعب العامل العسكري دورا هاما في السياسة الخارجية الصينية في فترة الحرب الباردة، ليتراجع بعدها ويحل محله العامل الاقتصادي.
- من أهم العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية الصينية نجد تاريخها العريق، احتياجات الاستقرار والشرعية و علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- تتميز سياسة الصين الخارجية بالاستمرارية رغم كونها من الأنظمة المغلقة، و هذا ما تجلى من خلال استمرار اعتبار التنمية الاقتصادية، و الحفاظ على الاستقلال و وحدة الأراضي، و العمل على استرجاع الأقاليم المنفصلة.
- في القرن الحادي والعشرين تغيرت بشكل ملحوظ مما دفعها باستخدام أدوات سياستها الخارجية مجتمعة متمثلة في الأداة الدبلوماسية، الاقتصادية، والعسكرية، كما اعتمدت بشكل كبير على قوتها الناعمة لتدعيم استخدام الأدوات الأخرى.

- نجاح الصين في استخدام القوة الناعمة لتحقيق مصالحها خاصة الاقتصادية، و تمكين تواجدها في غالبية دول العالم باستثماراتها وقدرتها التنافسية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**، ط1 ،دار زهران للنشر والتوزيع، 2011
2. إسلام عيادي وآخرون، **السياسة الخارجية الصينية اتجاه الشرق الأوسط بعد الربيع العربي** ،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية،ألمانيا، 2017
3. إسماعيل صبري مقلد،**العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات**، ط3، مطبوعات جامعة الكويت، 1984
4. بريس هارلاند، **من أجل صين قوية**، السياسة الدولية، عدد 107، 1994
5. جلال الحفناوي، **طريق الحرير القديم– في طريق الحرير الجديد–**، تحرير محمد السيد سليم وآخرون، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001
6. جمال سند السويدي وآخرون، **الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة**، ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008
7. جوزيف فرانكل، **العلاقات الدولية**، ط2، تر:غازي عبد الرحمان العتيبي، مطبوعات تهامة جدة ، 1984.
8. جيمس دورتي ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ط1 ، ترجمة وليد عبد الحي ، الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر و الترجمة والتوزيع ، 1891
9. حسين حافظ وهيب، **العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية– دراسات دولية–**، العدد 41، جامعة بغداد
10. دانييل بورشتاين، أرنيه دي كيزا، **التنين لأكبر: الصين في القرن لحادي و العشرين، ط1**، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، رقم 271، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و لآداب، الكويت، 2001
11. رافع علي المدني، **الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه إفريقيا: العلاقات الصينية السودانية نموذجا 2000 –2010**، ط1، دار الجنان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2016
12. زهير بوعمامة، **أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة**، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010
13. سماح عبد الصبور عبد الحي، **القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005–2013** ،دار البشير للثقافة والعلوم، ،مصر، الطبعة الأولى، 2014
14. صن تزو، **فن الحرب** ، ترجمة : أحمد ياسين ، دمشق ، دار الكتاب العربي ، ط1 ، 2010

قائمة المراجع

15. عبد العزيز حمدي عبد العزيز، **قوة الصين النووية و وزنها الاستراتيجي في آسيا- السياسة الدولية–**، عدد 145، (جويلية- سبتمبر) 2001
16. عبد القادر محمد فهمي، **دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، عدد 42، 2000
17. عزت شحرور، **مبادرة الحزام والطريق رؤية نقدية**، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2017
18. علي حلال معوض، **مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية**، ط1 ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، مصر ، مكتبة الإسكندرية 2019
19. فراس محمد احمد، **الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة الصينية**، كلية العلوم السياسية ، جامعة الموصل، العراق
20. فرانسوا لو موان، **الاقتصاد الصيني**، ترجمة: صباح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010
21. كارل دويتش، **تحليل العلاقات الدولية**، ترجمة: شعبان محمد محمود شعبان، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983
22. كاظم هاشم نعمة، **سياسة الكتل في آسيا** ، ط1، أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، طرابلس، 1997
23. لويد جونسون ، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم، عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، الرياض ، ط1 ،1898
24. مايكل براون وآخرون، **صعود الصين**، ترجمة: مصطفي قاسم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010
25. محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية،، 1998
26. محمد السيد سليم، **واقع ومستقبل التحالفات في آسيا– السياسة الدولية–**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،القاهرة، العدد 183، يناير 2011
27. محمد ربيع، صبري مقلد، **موسوعة العلوم السياسية**، جامعة الكويت، الكويت، 1996
28. محمد سعد أبو عامود، **نحو نظام دولي متعدد الأقطاب: العلاقات الأمريكية الصينية، السياسة الدولية**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد 145، يوليو 2001
29. محمد طه بدوي، **منهج البحث العلمي في علم السياسة**، مؤسسة الأنوار، الرياض 1975
30. محمد نعمان جلال، **تسليم الراية في القيادة الصينية: الدلالات و الأبعاد**، السياسة الدولية، عدد 152، أفريل 2003

31. **الموسوعة العربية العالمية**، ط2، ج15، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، الرياض،1999
32. نعوم تشومسكى؛ **الدول المارقة: استخدام القوة في الشؤون العالمية**، ترجمة: أسامة أسبر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004
33. هايل عبد المولي طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية**، ط1، جامعة اليرموك،2010، الأردن
34. وليد عبد الحي، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2002
35. يمنى سليمان، **القوة الذكية – المفهوم والأبعاد دراسة تأصيلية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، سلسلة دراسات سياسية، 12 يناير 2016

ثانيا: المذكرات

1. باسل خليل خضر، **أثر التحول في مفهوم القوة على العلاقات الدولية –الصراع الفلسطيني الإسرائيلي نموذجا–** ، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، 2014
2. حسن إبراهيم سعد، **السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة**، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة، 2007
3. سماح عبد الصبور، **القوة الذكية في السياسة الخارجية – دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان منذ 2005 –**، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2013
4. علي سيد فؤاد، **أثر التغيرات في النظام الدولي علي السياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية**، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004
5. مباركية منير، **صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية – دراسة مقارنة لحالات: اليابان والصين والهند"–** ، **أطروحة دكتوراه**، جامعة باتنة –1–، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015 – 2016.
6. ياسين عامر عبد الجبار الربيعي، **واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي– القيود والفرص**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2018

ثالثا: المجلات

1. ابتسام محمد العامري، **الدور الصيني في أفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة، مجلة المستقبل العربي**، المجلد 40، العدد 46، ديسمبر 2017

قائمة المراجع

2. احمد علي سالم ، **القوة و الثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة : هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20 ، خريف 2008

3. أحمد قاسم حسين ، **مقتربات القوة الذكية –آلية من آليات التغيير الدولي الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا–**، مجلة سياسات عربية ، المركز الديمقراطي العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، العدد 32 ، أيار 2018

4. باهر مردان مضخور، **إستراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين**، مجلة دراسات دولية،، مركز الدراسات الإستراتيجية، عدد 67، 2016

5. بدر عبد العاطي، **أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول–دراسة حالة اليابان وإسرائيل–**، مجلة السياسة الدولية، عدد 135، جويلية 2003

6. شريفة كلاع، **نحو إعادة تشكيل نظام عاملي جديد وخلق عالم متعدد الأقطاب: الملامح والمؤشرات وأي دور للصين في ذلك؟**، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 5 ،العدد 2 ، 2021

7. صليحة محمدي، **السياسة الصينية اتجاه إفريقيا توظيف القوة الناعمة لاستمالة القارة الإفريقية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد1 ،2017

8. علي تابليت، **سياسة الجزائر الخارجية والنظام العالمي الجديد**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسة الإعلامية، العدد02، 2002-2003

9. فريد ميليش، **القوة وأهميتها في العلاقات الدولية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 63، العدد 6، 2014

10. فكرت نامق عبد الفتاح، **العراق وإشكاليات الفصل السابع** ، مجلة حمورابي، العدد 2، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، العراق، 2012

11. كلظم هاشم نعمة ماي ، **القوة الناعمة الصينية والعرب**، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة ، العدد2 ، 2017،

12. لمياء مخلوفي، **إستراتجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وإفريقيا**، مجلة مدارات، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،عدد ديسمبر 2017،

13. محمد السيد سليم، **رؤية إستراتيجية للعدوان الإسرائيلي على غزة**، المجلة السياسية الدولية ، العدد 122، مركز الأهرام للدراسات، القاهرة، 2009

14. محمد حميشي، **العالم العربي ومشروع الحزام والطريق الصيني**، مجلة دراسات شرقية أوسطية، عدد 80، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2017

15. محمد فايز فرحات، **مصر والتوجه شرقا –المقومات شرط النجاح–**، مجلة آفاق آسيوية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 02، 2017،

16. نهلة محمد أحمد جبر، **طريق الحرير– إستراتيجية القوة الناعمة–** ، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عدد 171، 2017

17. نيللي كمال الأمير، **القيادة المؤجلة –إستراتيجية الصين لتأسيس ركائز التعددية الدولية–**، مجلة السياسة الدولية، عدد 207، جانفي 2007

18. ودود عبد الرحمن ، **تخطيط السياسة الخارجية – دراسة نظرية وتحليلية–** ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية، والإستراتيجية ، القاهرة ، العدد 69 ، 1982

رابعا: الجرائد:

1. زياد جبارة ، **السياسة الأمريكية من القوة الصلبة إلى الذكية** ، صحيفة الحوار المتمدن ، العدد 6337 ، 31 /2018/8

خامسا: التقارير

1. علي صلاح، **مشروع الحزام و الطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي ؟**، تقرير المستقبل في دورية اتجاهات الأحداث، العدد 26 ،أبوظبي: مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة، 2018

سادسا: باللغة الأجنبية

1. Ernest J. Wilson ،III ،"Hard Power، Soft Power، Smart Power" ،Annals of the American Academy of Political and Social Science ،Vol. 616 ،Public Diplomacy in a Changing World ,Mar. ،2008
2. Farah Adeed & Saleha Anwar, Beyond the End of History and the Chinese Century: An Analysis of the post-COVID-19 World Order, International Review of Social Sciences, Vol. 8, Issue.12, December 2020
3. Jacob J. Lew and Gary Roughead, Chairs, Jennifer Hillman and David Sacks, China's Belt and Road Implications for the United States, The Council on Foreign Relations (CFR), Independent Task Force Report No. 79, March 2021

الفهرس

الفهرس

إهداء

كلمة شكر

المقدمة	03-01
الفصل الأول: **الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة**	
المبحث الأول: الإطار مفاهيمي للدراسة	05
المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية	05
أولا: تعريف السياسة الخارجية	05
ثانيا: أهداف السياسة الخارجية	07
المطلب الثاني: صنع السياسة الخارجية الصينية	08
أولا:محددات تنفيذ السياسة الخارجية في الصين	09
ثانيا: تنفيذ السياسة الخارجية	14
المطلب الثالث: السياسة الخارجية وتطور مفهوم القوة	15
أولا: القوة والقوة الناعمة	15
ثانيا: القوة الصلبة والقوة الناعمة	19
ثالثا: القوة الذكية (المزاوجة بين القوة الناعمة والقوة الصلبة)	21
المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة	22
المطلب الأول: التحول في مضمون السياسة الخارجية الصينية	22
أولا: العقوبات الغربية الصارمة التي فرضتها الدول الغربية على الصين	23
ثانيا: التوجهات الخارجية الإستراتيجية للصين	24
المطلب الثاني: الصين والتحولات العالمية المعاصرة	25
أولا: المساعي الدبلوماسية النشطة للسياسة الصينية الخارجية	25
ثانيا: مستويات التحول العالمي المعاصر للسياسة الخارجية الصينية	26
الفصل الثاني:	

الفهرس

السياسة الخارجية الصينية وتأثيرها على النسق الدولي	
المبحث الأول: السياسة الخارجية الصينية	30
المطلب الأول: صنع القرار في السياسة الخارجية الصينية	30
أولا: تأثير البيئة الخارجية على صنع القرار في السياسة الخارجية الصينية	30
ثانيا: تأثير البيئة الداخلية على صنع القرار في السياسة الخارجية الصينية	32
ثالثا: أثر البيئة السيكولوجية على صناعة القرار في السياسة الخارجية الصينية	34
المطلب الثاني: إستراتيجية القوة الذكية وأثرها على السياسة الصينية الخارجية	37
ثانيا: مجالات تطبيق القوة الذكية الصينية	38
المطلب الثالث: القوة الناعمة في السياسة الخارجية الصينية	40
أولا: الرؤية الصينية لمفهوم القوة الناعمة	40
ثانيا: حدود القوة الناعمة الصينية	41
المبحث الثاني: أثر السياسة الخارجية الصينية على تحولات النسق الدولي	42
المطلب الأول: الصين ومبادرة الحزام والطريق	42
أولا: مضمون إستراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين	43
ثانيا: مقومات وأهداف الإستراتيجية	45
المبحث الثاني:مستقبل السياسة الخارجية الصينية في ظل إرهاصات تحول النظام الدولي المتعدد الأقطاب	48
المطلب الأول: الآليات السياسية والاقتصادية	49
أولا: الآليات السياسية	50
ثانيا: الآليات الاقتصادية	51
المطلب الثاني:التحديات التي تواجه الصين كقوة صاعدة في النسق الدولي في القرن الحادي والعشرين	54
أولا: تحديات سياسية وايديولوجية	54
ثانيا: تحديات ثقافية وتحدي المشكلة التايوانية:	56
الخاتمة	61
قائمة المراجع	64
الفهرس	70